PROVISIONAL
A/35/PV.35
13 October 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين ، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

- وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة [٣] (تابع)
(ب) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/35/484) ؛ تعديل (A/35/L.5)

- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٥

مواصلة نظر البند ٣ من جدول الاعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة

(ب) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/35/484) ؛ تعديل (A/35/L.5) .

السيد هولنسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : مرة أخرى يقترح علينا أن نعترف لعصابة القتلة بأن من حقهم أن يمثلوا شعب كمبوتشيا في منظمة الأمم المتحدة . ان هذه مهزلة ومصيبة في نفس الوقت .

ورغم أننا نستمع وراء كواليس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الى أصوات تقول بأن هذه ستكون آخر مرة يستطيع فيها من تقدموا بهذا القرار أن يحالوا الاحتفاظ به فان وفد بلادى لا ينوى الاشتراك في هذه المهزلة المصطنعة .

واذا ما كان قد حدث في الأيام الأولى عقب اطاحة شعب كمبوتشيا بعصابة بول بوت أن اعتمد البعض على عدم فهم المجتمع الدولي ، وعلى التضليل به فيما يتعلق بالمعلومات فقد اتضح اليوم للجميع مدى المشكلة التي نواجهها ، ان اطالة وجود أشخاص لا يمثلون الا عصابة بول بوت اينع ساري في منظمتنا ولو ليوم واحد ، هذه العصابة التي مارست سياسة ابادة الجنس في بلادها ، والتي قتلت أكثر من ٣ ملايين كمبوتشي ، يعد سخيفا ومنافيا للعقل .

ولا مجال هنا للدخول في ممارسات كلامية قانونية أو محاضرات حول تبرير ذلك بقوانين الطبيعة التي أشار اليها بعض الذين سبقوني في الحديث ، وعندما كان العسكريون الامبرياليون يزرعون الموت في بلدان الهند الصينية لعدة سنوات في حرب عدوانية طويلة ، سواء رغبوا أم لم يرغبوا في ذلك ، فان القرار المقترح الوارد في تقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/35/484 لا يمكن النظر اليه الا على أنه دعم واشادة بنظام مارس ابادة الجنس ، ومحاولة عقيمة لا تليق بالامم المتحدة لاعادة ذلك النظام الى الحكم في كمبوتشيا ، وهذا يعتبر اهانة لضحاياه وتمييزا ضد شعب ذلك البلد . أليس مما له مغزى أن يكون الماويون في الصين هم الذين يتجرأون اليوم ويؤيدون نظام بول بوت ؟

Digitized by UNOG Library

في شباط/فبراير من هذا العام ، في الزيارة الرسمية التي قام بها الكمبوتشيا رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية جوستاف هوساك ، وفي البيان المشترك الذى صدر عقب تلك الزيارة ورد ما يلي : ان الموقف في كمبوتشيا ما زال كما هو دون تغيير وأن المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا الذى يمارس السلطة بالفعل على كل كمبوتشيا ، هو الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا . وله فقط الحق في احتلال مقعده في الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الاخرى " .

وانطلاقا من هذا الموقف فان وفد تشيكوسلوفاكيا يعارض التوصية بأن تعترف الامم المتحدة بوثائق تفويض ممثلي نظام الظلام والارهاب الذى أطاح به شعب كمبوتشيا .

وان وفد بلادى ، يعلن من فوق هذه المنصة مرة أخرى وبوضوح ، أن الحكومة الشرعية والممثل الوحيد لشعب كمبوتشيا هو مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية الذى يمارس بالفعل وبفاعلية وكفاءة سلطة الدولة على البلاد بأكملها ، ويسير في سياسته الخارجية على أساس مبادئ عدم الانحياز والسلم والصداقة والتعاون الدولي ، وطبقا لميثاق الامم المتحدة .

وكما ورد في برقيات وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية " هوا سن " في ١٠ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ الوارد في الوثيقة A/35/454 ، A/35/455 أن الحكومة وحدها هي صاحبة الحق في العمل نيابة عن شعب كمبوتشيا في الشؤون الدولية .

Digitized by UNOG Library

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : قبل أن أعبر عن موقف وفد بلادى فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال المطروح علينا ، اسمحوا لي ، ياسيادة الرئيس ، بأن أضم صوتي الى ما قلتموه من كلمات العزاء لوفد الجزائر اثر الكارثة الطبيعية المأساوية التي حلت بجمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية . ان وفد الاتحاد السوفياتي يرجو من السيد الموفر السفير بجاوى الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة ، أن ينقل عزائنا الحار لأسر الضحايا ولشعب وحكومة الجزائر الصديقة على تلك الآلام التي عانى منها شعب الجزائر بسبب عدد الضحايا الكبير .

وبعد أن أطلعنا على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد بالوثيقة A/35/484 ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يود أن يعلن ما يلي .

ان وفد الاتحاد السوفياتي ، اذ يؤكد موقفه الذى عبر عنه في لجنة وثائق التفويض ، يرى من واجبه أن يعلن مرة أخرى أنه يعارض اعتماد وثائق تفويض ما يسمى بوفد كمبوتشيا الديمقراطية . كما أننا نود أن نؤكد بأن كمبوتشيا لا يمكن أن يمثلها الا الوفد الذى سماه مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ولقد انقضى عامان منذ أن قام شعب كمبوتشيا تحت قيادة الجبهة الموحدة للخلاص الوطني لكمبوتشيا بالاطاحة بحكومة العملاء التي قامت بتنفيذ سياسة ابادة الجنس والتي قامت أيضا بالعدوان ضد جيرانها .

ان العالم كله يعرف الحقائق عن جرائم نظام بول بوت الذى اقترف جريمة تدمير ثلاثة ملايين من الضحايا في شعب كمبوتشيا بتنفيذ جرائم الابادة على الشعب الكمبوتشي ، ومع ذلك وبعد أن طرد من كمبوتشيا من قبل الشعب ، فان جماعة بول بوت لا تزال مستمرة في القيام بأعمالها الاجرامية بعد أن تركت حدود الدولة .

ومع قيام جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي اعترف بها عدد كبير من الدول فان جميع السلطات في البلاد قد انتقلت الى أيدى مجلس الثورة الشعبي الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا، وأصبح شعب كمبوتشيا أخيرا هو السيد في بلاده وقد أنشأ حكومته الشعبية التي تخدم مصالحه ، وتوجه تنمية البلاد على طريق الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

ومن المعروف للجميع أنه في الوقت الذى مضى بعد الاطاحة بنظام بول بوت ، فان مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وبمساعدة غالبية شعب كمبوتشيا قد سيطر على الأراضي الكمبوتشية وأعاد فتح المعابد والمدارس ، والمستشفيات ، كما أعاد بناء الصناعة والزراعة. ومما هو جدير بالذكر أن التغييرات التي تمت على أرض كمبوتشيا لا يمكن الرجعة فيها فيما يتعلق بقوتها وطبيعتها الديمقراطية الحقيقية ، وطبيعة السلطة الجديدة الديمقراطية . ويؤكد ذلك أن الجبهة المتحدة للخلاص الوطني لكمبوتشيا والمجلس الثورى الشعبي ، قد اتخذا قرارا بأن يتم اجراء انتخابات في بداية العام المقبل للجهاز التشريعي الأعلى للبلاد .

وفي مجال السياسة الخارجية ، فان مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا يتبع بصورة مستمرة سياسة التعاون والصداقة مع جميع البلدان المجاورة ويؤيد بحزم الاستقرار والسلام في جنوب شرقي آسيا ، كما يؤيد دعم السلم والأمن الدولي طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

وهناك حقيقة أخرى لها أهميتها ، وهي أن الحكومة تتعاون منذ وقت طويل مع منظمة الأمم المتحدة ومع منظمات دولية أخرى في اطار اعادة بناء الاقتصاد والحياة الاجتماعية والثقافية في البلاد . وفي اطار مثل هذا التعاون ، فان كمبوتشيا قد استقبلت عشرات من ممثلي المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة . ويجب أن نسترعي الانتباه الى تلك الحقيقة لأن مساندى بول بوت الذين يحاولون بجميع الطرق ، ودون أسباب شرعية الاحتفاظ بمقعدهم في الأمم المتحدة كانوا قد طردوا أثناء قيامهم بالحكم في كمبوتشيا جميع ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة ، وهذا يعتبر اهانة لهذه المنظمات .

وأخذا في الاعتبار جميع هذه الحقائق ، فانه قد أصبح من الواضح أن مجلس الثورة الشعبي الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا له الحق الخالص في تمثيل كمبوتشيا على المسرح الدولي بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة .

انها لمسألة معرفة ، من الذى يمثل مصلحة الدول في الأمم المتحدة ، وهذه مسألة سياسية هامة يؤدى حلها الى آثار بعيدة المدى بما في ذلك بالنسبة لهيبة منظمتنا . ولا يمكن أن نقبل حقيقة أنه من فوق منصة ومنبر الأمم المتحدة ، أن نستمع الى حديث أشخاص يكرههم شعب كمبوتشيا ، ولا يعترف بهم . ان الاحتفاظ في مقعد كمبوتشيا بأشخاص لا يمثلون أى بلد ويمولون

Digitized by UNOG Library

من الخارج ، لا يساعد على تحسين الثقة بمنظمتنا . ويجب أن نعترف بأن الأصوات التي تقرر وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية المزعومين ، مؤداها هو تأييد عصابة بول بوت الاجرامية ولا يمكن أن تعتبر الا محاولة لاعطاء هذا النظام امكانية العودة الى بلاده ، ولا يمكن أن نفسر ذلك الموقف بصورة أخرى .

ويمكننا أن نتساءل عما هي المصالح التي يخدمها مثل ذلك الموقف ، عندما نستمع أو نقبل في الأمم المتحدة أشخاصا لا يمثلون الا أنفسهم ؟ والاجابة واضحة ، وهي أن هذه الظاهرة الغريبة التي لا تزال مستمرة تخدم سياسة الهيمنة للذين يحاولون عرقلة اعادة الأمور الى مجراها في كمبوتشيا ، وتحاول قلقلة استقرار جنوب شرقي آسيا .

ان هذه الأعمال لن تؤدي الى اعادة الحياة في جثة هامدة ، ألا وهي نظام بول بوت ، تلك العصابة التي أطيح بها وألقي بها خارج البلاد بسبب اعتبارات أخلاقية وتاريخية . وعند دراسة التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد بالوثيقة A/35/484 ، فان وفد الاتحاد السوفياتي لا يمكنه أن يغفل استرعاء الانتباه الى النفاق في مسلك جمهورية الصين الشعبية التي حرمت حكومتها لأكثر من عشرين عاما من التمثيل في منظمتنا والتي كان لها كل مبرر وبتأييد من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى في أن تقاتل حتى حصلت على مقعدها الشرعي في منظمتنا .

واليوم ، فاننا نلاحظ ونسجل ، أنها قد ارتدت على أعقابها في موقفها فيما يتعلق بقبولها لحكومات في الأمم المتحدة اذ أنها تحتج بنفس الحجج التي استخدمت ضد قبولها في الأمم المتحدة ، ذلك أن الصين الشعبية تشير دائما وتؤيد نظاما أطيح به بواسطة شعبه .

Digitized by UNOG Library

ان الذين يحترمون المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، يتعين عليهم أن يضعوا حدا لتخطيطات اعداء شعب كمبوتشيا ، ولهذا الموقف الشاذ في الامم المتحدة والذى يؤدى الى عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية بما في ذلك حقها في الاشتراك في أعمال المنظمة . ان قرارا من هذا النوع بشأن هذه المشكلة مستجيبا لتطلعات شعب كمبوتشيا سوف يمثل حلا عادلا وسليما .

وفي الوقت نفسه وكخطوة أولى أو كحد أدنى نحو مثل هذا الحل في هذه المرحلة من وجهة نظر الوفد السوفياتي ، ينبغي أن تقر الجمعية العامة التعديلات التي ادخلها عدد من البلدان على تقرير لجنة وثائق التفويض ، والتي تدعو الى عدم الاعتراف بوثائق تفويض ممثلي عصابة بول بوت . ان هذا هو ما يتطلبه الاستقرار والسلم في كمبوتشيا نفسها وفي منطقة جنوب شرقي آسيا ، بالاضافة الى تقوية سلطة الامم المتحدة .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان وفد بلادى يود أن يضم صوته الى كلمات التعاطف التي تقدم بها ، السيد الرئيس الى شعب الجزائر بشأن الزلزال المروع الذى وقع في منطقة الأصنام .

وانني اذ أتحدث اليوم امام الجمعية العامة ، فانني أود من فوق هذه المنصة أن أهنئ بحرارة وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على النتيجة الناجحة لرحلة الفضاء التي قام بها رائدا الفضاء السوفياتيان بوبوف وريومين بعد ضربهما الرقم القياسي في البقاء في الفضاء .

ان الامم المتحدة اليوم مكونة من ١٥٤ دولة ، ومن الطبيعي تماما اننا نحتاج الى وقت لفحص جميع وثائق التفويض . ولذلك ، وفي الدورات السابقة كان القرار بشأن هذا الأمر يتخذ في مرحلة لاحقة ، وهذا يجعل من العسير تفسير الموقف الخاطئ أو التمييز الذى لا داعي له ضد بعض الوفود . واثناء هذه الدورة للجمعية ، يحاول البعض اجراء تعديل في ترتيب العمل الذى تمت تجربته سابقا . ولذلك فاننا نتساءل عن السبب في الاضرار ببعض الوفود التي لم يكن لديها الوقت لتقديم وثائق تفويضها في الاجتماع الأول للجنة وثائق التفويض .

وفيما يتعلق بتمثيل شعب كمبوتشيا في الامم المتحدة ، فان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يعتبر أن المقعد يخص المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية الممثل الشرعي

Digitized by UNOG Library

والقانوني الوحيد لشعب كمبوتشيا . وهذا أثر اخلاقي وشرعي للتطورات في كمبوتشيا منذ الاطاحة بالعصابة الاجرامية لبول بوت والتي تمت منذ عشرين شهرا . ان المجلس الشعبي الثورى ، يحظى بالتأييد الكامل لشعب كمبوتشيا وهو يقود كفاح هذا الشعب من أجل ازالة آثار الماضي ومن أجل اعادة بناء البلاد . وقد قال وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية في البرقية التي بعث بها الى الأمين العام للأمم المتحدة والواردة في الوثيقة A/35/454 ما يلي :

" وفي السياسة الخارجية ، فان المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا يؤيد الصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة ، والسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، والسلم والأمن الدولي طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة " (A/35/454 Annex)

ان حقيقة ان ممثل نظام بول بوت مازال موجودا في الأمم المتحدة ، تمثل دون شك اهانة لمنظمتنا وانتهاكا لمبادئ التعاون السلمي والمشمر بين الدول ، التي وردت في الميثاق . ان نظام بول بوت ، متهم بارتكاب جريمة ابادة الجنس ، ولقد انتهك بصورة وحشية لم يسبق لها مثيل حقوق شعب كمبوتشيا كما اعتدى على بلد مجاور ، ولقد حفزته على ذلك أوساط معينة في بكين ، وهذه الحقائق معروفة في العالم أجمع . ولذلك فقد أطاح الشعب بهذا النظام وبالتالي لم يعد من حقه ان يتقدم الى الأمم المتحدة مطالبا تمثيل شعب كمبوتشيا . وبالاضافة الى ذلك فمن الواجب أن نزيل وبسرعة ، تلك العقبة التي تقف في وجه التمثيل الحقيقي لشعب كمبوتشيا في الأمم المتحدة .

وما من مشكلة تتعلق بكمبوتشيا أو بالسلام في منطقة جنوب شرقي آسيا ، يمكن حلها دون اسهام ممثلي المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ولذلك فان وفد بلادى يؤيد بقوة ازالة الوجود غير الشرعي لنظام بول بوت في الأمم المتحدة ، من أجل تمكين ممثلي شعب كمبوتشيا الشرعيين ، أى المجلس الثورى الشعبي من ممارسة حقه كعضو في الأمم المتحدة .

وأخيرا ، لا يمكن لأحد أن يتوقع شيئا ايجابيا من سياسة تعترف بأن عصابة بول بوت مدينة بارتكاب جريمة ابادة الجنس ورغم تلك الحقيقة فانها مستعدة لدعم هذه الجرائم .

السيد غيا والي (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعرب نيابة عن حكومة صاحب الجلالة وشعب نيبال عن تعازينا الحارة لحكومة وشعب الجزائر للخسائر الفادحة التي نتجت عن الزلزال الأخير .

Digitized by UNOG Library

اننا نرحب بالتقرير الأول للجنة وثائق التفويض والوارد في الوثيقة A/35/484 والذى يقبل وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، ونحن على ثقة من ان الجمعية العامة سوف توافق على توصيات لجنة وثائق التفويض . ان قبول وثائق التفويض لكمبوتشيا الديمقراطية ، يعد تكرارا للثقة في مبدأين أساسيين للامم المتحدة ، وهما عدم المساس بسلامة ووحدة أراضي الدول ، وعدم الاعتراف بأى موقف ينجم عن استخدام القوة ، ولا يمكن ان يكون هناك انحراف عن هذين المبدأين .

ان كل دولة عضو في الأمم المتحدة ، لها حق الوجود . ان الميثاق قد نص على أن الدول يجب ان تمتنع عن استخدام القوة ضد وحدة أراضي أية دولة او استقلالها السياسي . انه حق ثابت لشعب أية دولة ان يختار شكل حكومته ، وان يحكم على تصرفاتها وأن يغيرها اذا ما أراد ذلك .

Digitized by UNOG Library

وليس من حق أية دولة أخرى ان تصدر حكما على تصرف أية حكومة أو أن تغير في مستقبل أى شعب ، عن طريق فرض حكومة بديلة بقوة السلاح . وطالما ان شعب كمبوتشيا برغبته الحرة لم يقرر عكس ذلك فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية لا تزال هي التي تمثل هذا البلد ، ولا يمكن لاى تدخل اجنبي تحت أى سبب من الاسباب ان يسلب حقوق السيادة لشعب كمبوتشيا . فاذا ما قبلت سياسة ممارسة سلب حقوق الشعوب ذات السيادة ، فان هذا سوف يعرض جميع أعضاء الأمم المتحدة لاستخدام قوة السلاح ضدهم . ومن ثم فان قبول الجمعية العامة للتوصية المقدمة من لجنة وثائق التفويض ، سوف يجعل الجمعية العامة تكرر التزامها بالمبادىء الأساسية للأمم المتحدة .

السيد بلينسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن وفد بولندا ، فانني أود أن أضم صوتي اليكم - يا سيدى الرئيس - والى المتحدثين السابقين للاعراب عن تعازينا الخالصة لشعب الجزائر للكارثة المروعة التي وقعت هناك ، لقد شعرنا بالحزن العميق عندما استمعنا الى أنباء الزلزال الذى أدى الى وقوع خسائر جسيمة في الأرواح والاموال .

ولقد طلب وفد بولندا الكلمة لكي يسجل تحفظاته الشديدة فيما يتعلق بالتوصية المقدمة في التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الواردة في الوثيقة A/35/484 . ورغم المعارضة الشديدة لبعض اعضائها ، فلقد وافقت اللجنة على اعتماد وثائق التفويض لممثلي نظام وقع ، لما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية . وهناك بعض اعضاء اللجنة الذين تحدثوا مؤيدين لقبول هذه الوثائق المشكوك فيها ، وأعربوا عن بغضهم لتصرف عصابة بول بوت والجرائم التي ارتكبتها في كمبوتشيا . وفي هذا المجال الاخير فان وفد بولندا يشاطرهم الرأى في تقييمهم لهذا النظام الفاسد .

الا انه حتى نكون صادقين ، فلا يمكن ان نقبل الرأى القائل بقبول هذه الاوراق لأنها " صحيحة فنيا " (A/35/484, Para 13) أو " ان هذا لا يعني ضمنا اصدار حكم بشأن مدى شرعية حكومة معينة " (المرجع السابق فقرة ١٥) . فاذا كان هذا هو الحال فما هي فائدة التقدم بوثائق التفويض لممثلي الدول الأعضاء قبل كل دورة للجمعية العامة ؟

وفي الحقيقة ، اذا كان الأمر يتعلق بالشكل الفني ، فيمكن لأى فرد ان يسلب الحق في اصدار وثائق تفويض تكون صحيحة من الناحية الفنية ، وذلك نيابة عن العديد من الدول الأعضاء في الامم المتحدة . ويمكننا ان نتخيل مدى الفوضى والظلم اللذين يمكن ان يسودا منظمتنا في

Digitized by UNOG Library

هذه الحالة . وفي نفس الوقت ، فاذا كانت وثائق التفويض لا تعني الحكم فيما يتعلق بمشروعية حكومة معينة ، فان قبول لجنة وثائق التفويض لها دون مبرر ، يحول دون ممثل كمبوتشيا الشرعي الوحيد - وهي حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية - ان يتبوأ مكانه الشرعي في الأمم المتحدة ، وهي المنظمة التي لها ممثلون في عاصمة هذا البلد .

ان موقف بولندا في القضية المطروحة للبحث كان واضحا لا لبس فيه منذ البداية .

ان الممثل الأصيل والشرعي الوحيد لكمبوتشيا ، هو مجلس ثورتها الشعبي الذى يمارس السيطرة التامة والسيادة على أرضها . وقد سلك سياسة سلمية تستهدف اعادة التعمير الوطني ، واستعادة كرامة الانسان والحقوق الاساسية لجميع الكمبوتشيين . وفي علاقاته الخارجية ، يواصل سياسة من التعاون والعلاقات الطيبة مع جميع البلدان ، ولا سيما مع جيرانه . وقد حاز على اعتراف واحترام واسعين لجهوده القوية لاخراج كمبوتشيا من الكارثة التي حلت بها ، من جراء تصرفات عصابة بول بوت اللاانسانية ، والتي تهدف الى الابادة الجماعية . فلا حاجة للقول اذن بأن وثائق اعتماد أشخاص لا يمثلون احدا ينبغي رفضها بكل بساطة ، وأن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية المعترف بها حاليا من قبل عدد متزايد من الدول ، ينبغي ان تأخذ مكانها الشرعي في الأمم المتحدة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات فلقد تقدم وفد بلادى مع وفود أخرى بتعديل معروض على الجمعية ، وهو وارد في الوثيقة A/35/L.5 . ان اعتماد هذا التعديل سوف يخدم مصالح شعب كمبوتشيا كما يخدم مصالح السلام والتعاون والأمن في جنوب شرقي آسيا .

السيد داشتسرين (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أضم صوتي اليكم ، يا سيدى الرئيس ، والى من تحدثوا قبلي ، لكي أعرب عن تعازينا القلبية لشعب وحكومة الجزائر فيما يتعلق بالكارثة الطبيعية التي حلت بشعب الجزائر وأرضه .

ان وفد بلادى لا يمكنه ان يقبل التقرير المقدم من لجنة وثائق التفويض في شكله الحالي ، لأنه لا يمكن ان تكون هذه الاوراق صحيحة ، فهي أوراق مقدمة من اشخاص يدعون تمثيل ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية التي لا وجود لها الا في مخيلات بعض الشعوب فقط ، كمثل متوازن مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي يشكل حكومتها الشرعية ، مجلسها الثورى الشعب الممثل الاصيل الوحيد لشعب كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ولقد حان الوقت لوضع حد للوجود غير المشروع لممثلي نظام لا وجود له في الأمم المتحدة ، واعادة مقعد كمبوتشيا لممثليه الحقيقيين .

وكما هو معروف ، فان نظام بول بوت ـ انغ ساري ، الذي يسعى الى الابادة الجماعية ، والذي بتعليمات وتسجيع من سادته المهيمنين عليه قام بقتل ما يربو على ٣ مليون من شعبه بصورة وحشية قد اطاح به الشعب منذ زمن طويل ، بينما حكمت محكمة الشعب الثورية الكمبوتشية على زعماء هذا النظام بالاعدام . ان المناورات المختلفة للامبرياليين والمهيمنين وغيرهم من الدوائر للاحتفاظ بجميع الوسائل بمقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة لرجال بول بوت ، ليست الا محاولات لنسف عملية احياء كمبوتشيا .

ان مجلس الثورة الشعبي الذي أقامه شعب كمبوتشيا ، نتيجة لقلبه للنظام البغيض المسؤول عن الابادة الجماعية ، قد سيطر على جميع أرض البلاد ، وسلك سبيل اعادة بنائها سلميا .

Digitized by UNOG Library

وكذلك ذكر في البرقية المرسلة من وزير الشؤون الخارجية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية الى رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة والى أمين عام الأمم المتحدة ما يلي :

" خلال ٢٠ شهرا ، قام المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، الذى يتمتع بتأييد جماعي من قبل شعب كمبوتشيا ، بابعاد شبح بول بوت - اينغ ساري من البلاد ، وقضى على المجاعة ، وأحيا الانتاج الزراعي ، وأعاد فتح المدارس والمستشفيات والمعابد . وفي كلمة موجزة ، فانه قد أعاد ميلاد كمبوتشيا في جميع المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، في ظل النظام والأمن التام . وفي السياسة الخارجية ، يؤيد المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا الصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة ، والسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، والسلم والأمن الدوليين ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة " .

ويتضح مما سبق أن المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا هو الممثل الوحيد الأصيل والقانوني لشعب كمبوتشيا . ان تدابيره الداخلية ، وكذلك سياسته الخارجية تتمشيان تماما مع المصالح الحقيقية وتطلعات شعب كمبوتشيا الذى عانى كثيرا .

وفي رأى وفد بلادى ، ان اختصاص لجنة وثائق التفويض ليس قاصرا فقط على مهمة رسمية وفنية لتصنيف وثائق التفويض وفقا لأشكالها ، ووضع تقرير حولها أو تحديد ما اذا كانت تحمل توقيع رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الشؤون الخارجية . فان مثل هذه المهمة يمكن بسهولة أن يوكل بها الى الأمانة . ان احدى المهام الرئيسية للجنة وثائق التفويض ، من وجهة نظرنا ، هي بحث ما اذا كانت تلك الوثائق شرعية وصالحة . ولهذه الاعتبارات السياسية والقانونية عيّنت الجمعية العامة تسعة أعضاء في لجنة وثائق التفويض بناء على اقتراح من الرئيس . ان الطابع السياسي لاختصاص لجنة وثائق التفويض واضح من تشكيلها .

ان مسألة التمثيل ينبغي أن تدرس في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق . لأنه عند البت في مسألة تمثيل كمبوتشيا ، تكون الجمعية العامة ، في الحقيقة ، قد أصدرت حكما خطيرا بشأن ما اذا كان المجلس الثورى الشعبي قادرا وراغبا في الوفاء بالتزامات كمبوتشيا الواردة في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . ومن الواضح تماما أن المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا هو فقط الذى يسيطر على أراضي البلاد ، وهو يتمتع ليس فقط بالتأييد التام من الشعب ، وانما يتمتع

Digitized by UNOG Library

أيضا بالاعتراف من قبل عدد كبير من الدول ، وهو قادر على الوفاء بالالتزامات الدولية لكمبوتشيا .

لذلك ، فانه على المسرح الدولي ، ليس لأى شخص غير معين من قبل المجلس الثوري الشعبي الحق في أن يمثل شعب كمبوتشيا . وبنفس الطريقة ، لا يمكن لأى مشكلة تؤثر على الشؤون الداخلية أو الخارجية لكمبوتشيا أن تحل في أى محفل دولي ، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دون مشاركة المندوب المعيّن - كما ينبغي - من قبل المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان تجاهل هذه الحقيقة ، وحتى الأسوأ من ذلك ، السماح باستمرار الوجود غير الشرعي في الأمم المتحدة لبعض الأشخاص الذين لا يمثلون أحدا - الذين أدينوا كمجرمين وأعداء للشعب ، ولذا حكم عليهم غيابيا بالاعدام - ان كل ذلك يمثل تدخلا كاملا في شؤون جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، واهانة وانتهاكا صارخا لحقوق السيادة لشعب كمبوتشيا .

وفي ضوء ما سبق ، فان وفد بلادى ، مع الوفود الأخرى التي تشاركه التفكير ، قدموا سويا تعديلا على مشروع القرار الوارد في التقرير الأول للجنة وثائق التفويض ، وهو يوصي باعتماد ذلك التعديل .

السيد راندريانانجا (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : لقد علمنا - بانزعاج بالغ - أن الهزة الأرضية التي أصابت مدينة " الأصنام " في الجزائر قد تسببت في وفاة آلاف عديدة من الأشخاص ، وكان لها ضحايا آخرين كثيرين . فباسم الحزب الثورى في مدغشقر وشعب بلادى أقدم تعازينا لحكومة الجزائر وشعبها الشقيق ، الذى تربطنا به أواصر تاريخية عديدة ووحدة المصالح والعبادات .

لقد ترددنا كثيرا في المشاركة في المناقشة الحالية ، ليس عن عدم اقتناع أو بسبب اللامبالاة ازاء جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ولكن لأننا ازاء موضوع اختلفت حوله الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز اختلافا كبيرا في الرأى ، كما يتضح من توافق الآراء الذى توصلنا اليه في هافانا . ونظرا الى انه كان من المتفق عليه أن موقفا مشتركا سوف يتخذ ويتحدد عندما تكون الأجهزة المعنية في حركة عدم الانحياز قد تدارست جوهر القضية .

Digitized by UNOG Library

اننا نشعر باننا قد اخطلعنا بمسؤوليتنا عندما دعونا ، أثناء مؤتمر القمة السادس للدول عدم الانحياز وفي الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية ، الى ترك مقعد كمبوتشيا في الجمعية العامة شاغرا . وهو ما نعتبره ، حتى الآن ، الحل الوحيد ، السليم ، اذا أردنا أن نتجنب حالة اللبس التي يثيرها البعض عن عمد . والحقيقة ، انه منذ مناقشاتنا في العام الماضي ، فان مفاهيم السلطة ، والشرعية ، والطابع القانوني ، والاعتراف ، والتمثيل وصفة الدولة العضو ، تعالج كعناصر يمكن تبادلها بالرغم من كونها متكافلة . ووفقا لنظرة كل طرف من أطراف القضية تستخرج نتائج لا تتمشى دائما مع الواقع ولا مع الدور السياسي الذى تضطلع به الجمعية العامة .

هناك حالة حقيقية من اللبس ، خاصة اذا اعتبرنا أنه ليس من السهل أن نجد في الميثاق وفي النظام الداخلي للجمعية العامة ، وحتى في الأحكام الصادرة عن منظمتنا مجموعة متماسكة من القواعد تسمح بحصر موضوع الاعتراف بدولة ما أو تمثيلها من الناحية القانونية . ولكن السوابق موجودة . ولكن من دراستها يتولد لدينا انطباع بأن كل حالة لها خصائصها وأن الحلول التي اعتمدتها الجمعية العامة تختلف ، وأنه لا توجد قواعد مشتركة أو امكانية للتطبيق في جميع الحالات وعلى الصعيد العالمي . لذلك ، فاننا نقول اننا ازاء مشكلة سياسية تتعدى اطار موضوع فني ويجب أن نعالجها أولا وقبل كل شيء .

Digitized by UNOG Library

ان دراسة تقرير لجنة وثائق التفويض ، تقودنا الى التقدم بالملاحظات التالية :

أولا ، ان المادة ٢٨ من النظام الداخلي تنص على أن اللجنة :

" تفحص وثائق تفويض الممثلين وتقدم تقريرها دون ابطاء " .

ولكن لم يرد في أى جزء من النص أن علينا أن توافق على وثائق التفويض هذه ، وبالتالي فان لدينا تحفظات بالنسبة لمضمون الفقرة ١٥ من الوثيقة A/35/484 لان الجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة المختصة بالموافقة على وثائق تفويض الدول الاعضاء .

ثانيا ، ان عملية التحقق التي أجرتها اللجنة تمت بمقتضى المادة ٢٧ من النظام الداخلي . وفي عدة مناسبات ، فقد دفع بأن موضوع فحص وثائق التفويض لا يتعلق بالجوهر . ان السلامة الفنية لوثائق التفويض ليست الا أحد جوانب الموضوع ، ومن المؤسف أن اجراءات اللجنة لا تمكنها من أن تقدم للجمعية العامة عناصر تسمح لها بأن تتخذ قرارات سياسية يمكن أن تزيل الغموض الذى قد يؤدى بالبعض الى الاعتقاد بأنه يكفي تقديم وثائق التفويض في شكل ملائم لكي تعتمدها الجمعية .

ثالثا ، كان على اللجنة ان تأخذ علما بمختلف وثائق التفويض المقدمة من جمهورية كمبوتشيا الشعبية تحت البند ٣ من جدول أعمالنا . ان وفدين قد أشارا الى ذلك ، ولكن اللجنة ، في حد ذاتها ، قد تجاهلت هذه الوثائق ، وبالتالي ليس بوسعنا أن نعلم هل اعتبرت هذه الوثائق مرفوضة ، او لماذا لم ترفع للعلم لاعضاء اللجنة .

رابعا ، ان وثائق تفويض جمهورية كمبوتشيا الشعبية لم تدرس ، ويهمنا أن نعلم ، هل تمت دراسة وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة وفقا للقواعد الموضوعة ، مع الأخذ في الاعتبار ما دفعت به الاطراف ؟ نحن لا نعتقد أن هذه هي الحال ، وبالتالي فاننا نستخلص نتيجة ألا وهي أن وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة غير سليمة من حيث شكلها .

اننا نشك في الظروف التي درست فيها وثائق تفويض جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة واعتبرت سليمة . ان وفد جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، لا يستطيع قبولها حتى من الناحية الفنية المحضة ، وبالتالي فسوف نصوّت لصالح التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/35/L.5 . وفي هذا الشأن يجدر بنا التذكير بأنه ، بالنسبة الينا ، فان الموافقة على وثائق تفويض نظام بول بوت أمر يتعارض مع موقفنا الاصلي الذى يقضي بترك " المقعد شاغرا " ، وهو الموقف الذى أيدته حركة عدم الانحياز في هافانا .

Digitized by UNOG Library

لقد قيل لنا أننا بذلك نحرم دولة من صفتها كعضو واننا نعارض أحكام الميثاق . وأود أن أؤكد لمن يعتقدون ذلك، اننا تماما ، كما يفعلون ، نتمسك بمبدأ الاستمرارية للدولة ، ولكن الاعتراف بتمثيل من واقع اجراء جماعي تتخذه منظمتنا يجب أن يتمشى مع معايير موضوعية وليست عشوائية .

وفي أكثر من مناسبة ، ذكرت في مثل هذه المناقشة معايير الفاعلية . ومن الواضح أن نظام حكم بول بوت لا يفي بأية من هذه المعايير . ان هذه الحقيقة قد لا تخدم بعض السياسات لمصالح ما ، ونحن نقر باخلاص بأن تطبيق بعض المعايير قد ينطوي على تدخل في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا . ولكن اذا كان هذا التدخل يجعلنا متمشيين مع الواقع والحقيقة والعدالة ، أليس من الأفضل لهذا النوع من التدخل ، الاعتراف بأن شعب كمبوتشيا قد أجرى اختياره فعلا . ولكنه في الواقع ليس من سلطتنا على الأقل في المداولات الحالية أن نبدي رأيا بشأن الظروف التي استتبت فيها السلطة السياسية في كمبوتشيا .

لقد حاولنا جميعا أن نقدم حججا فنية وقانونية الى حد ما ، ولكن الخبرة أوضحت لنا أننا في محاولاتنا هذه لم نسو مشكلة تمثيل الدولة ، ولكن كان علينا أن نمتثل لارادة الشعوب والأحداث ولمجرى التاريخ . ولقد حان الوقت لكي نكف عن البقاء في مجال اللامعقول وأن نضع حدا لهذه الرواية .

السيد نيسيبوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : أود أولا وقبل كل شيء ، نيابة عن حكومة وشعب اليابان ، أن أعرب عن تعزياتنا لحكومة وشعب الجزائر للمأساة التي تسببت في موت الكثيرين وفي أضرار كثيرة . وانني اذ آتي من بلد كثيرا ما يصاب بالزلازل ويعاني من نتائجها ، فانني أتعاطف كثيرا وقلبيا ، لا سيما تجاه العائلات المفقودة من الضحايا في الجزائر .

ان أول تقرير للجنة وثائق التفويض (A/35/484) ، الذي قدمه سفير كوستاريكا ، يوصي الجمعية العامة بأن وثائق تفويض ممثلي الدول الاعضاء المعنية يجب قبولها .

ان وفد بلادي ، قد أكد دائما الموقف بأن اختصاص لجنة وثائق التفويض يقتصر على التحقق من أن وثائق التفويض المقدمة من الوفود تتمشى مع المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وفي هذا الشأن ، فان التقرير الاول للجنة وثائق التفويض يحظى بالتأييد التام لوفد بلادي .

ومع ذلك ، فان تعديل مشروع القرار المقدم من بعض الدول الأعضاء ، والوارد في الوثيقة A/35/L.5 ، يعتبر ان وثائق تفويض وفد ما ، وهو وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، غير مقبولة . ان وفد

Digitized by UNOG Library

بلادى ليس لديه شك في سلامة وثائق تفويض ممثل كمبوتشيا الديمقراطية التي صدرت عن حكومة مشروعة وقدمت الى الامين العام وفقا للاجراءات المنصوص عليها ، كما هو مذكور بوضوح في مذكرة الأمين العام . وفي رأينا ، فان وفد كمبوتشيا الديمقراطية هو الممثل الشرعي الوحيد لهذا البلد في الأمم المتحدة .

ومن الواضح أنه ، باقتراح التعديل ، فان مقدميه ينوون ابعاد ممثل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية عن الامم المتحدة ، بغرض أن يستبدل به ممثل جمهورية كمبوتشيا الشعبية المزعومة . ورغم أن الآثار القانونية لاعتماد مشروع التعديل A/35/L.5 مشكوك فيها ، من وجهة نظر وفد بلادى ، فان الامر الهام عند التصويت على التعديل هو ان هذا التعديل يساوى ما يسمى بصيغة " المقعد الشاغر " ، وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ الامم المتحدة وغير مقبول على الأقل لوفد بلادى .

Digitized by UNOG Library

وبالتالي ، فان وفدى لا يمكنه قبول التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 الذى يؤدى الى اعتبار وثائق تفويض ممثل كمبوتشيا الديمقراطية غير سليمة . ان سلامة وثائق التفويض أمر يجب التحقق منه بصورة موضوعية محايدة وعلى أسس فنية وقانونية دون اى اعتبارات سياسية .

وفي هذا الصدد ، فان وفدى يشعر أنه من الاهمية بمكان ، التأكيد على أن تأييد اليابان لوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية على الأسس الفنية التي أشرت اليها الآن ، لا يعني أية درجة من التأييد أو الموافقة على الاجراءات التي اتخذتها حكومة كمبوتشيا الديمقراطية فيما مضى . ومهما كانت درجة السوء في سجل هذه الحكومة ، فان أية محاولة للاطاحة بهذا النظام عن طريق تدخل قوات أجنبية عسكرية ، أمر لا يمكن تبريره وأمر غير مقبول كلية . وبالاضافة الى ذلك ، فان وفد بلادى يسترعى انتباه الدول الاعضاء لحقيقة أن رفض أوراق تفويض ممثل كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة ، قد ينطوى على اعتراف المجتمع الدولي بالوضع في كمبوتشيا الناجم عن التدخل العسكرى لقوات عسكرية اجنبية في هذا البلد .

ان وثائق اعتماد كمبوتشيا الديمقراطية قد قبلت من قبل غالبية الدول الاعضاء في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وخلال الاثنى عشر شهرا الاخيرة ، فان الوضع السياسي في كمبوتشيا لم يتغير على الاطلاق ، وان القوات الفييتنامية مازالت باقية هناك ، مما يتعارض مع القرار ٣٤/٢٢ الذى طالب ضمن أمور أخرى بالانسحاب الفورى للقوات الاجنبية . وفي ظل هذه الظروف ، فان وفدى لا يرى سببا لان تغير الجمعية العامة موقفها ، وذلك بعدم قبول وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية في هذه الدورة .

وفي الايام القليلة المقبلة ، فان الجمعية العامة سوف تنظر من جديد ، الوضع في كمبوتشيا تحت البند المتعلق به من جدول الاعمال . وعندئذ ، فان وفدى سوف يشرح بالتفصيل وجهات نظرنا بتفصيل اكبر ، آخذا في الاعتبار العناصر الواردة في القرار ٣٤/٢٢ ، وفي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2 ، على أمل أن نتوصل — بالتعاون مع الدول المحبة للسلام في العالم ، الى حل سياسي لهذه المشكلة الخطيرة .

السيد راسز (المجر) (الكلمة بالفرنسية) : ان الحكم من واقع النظرة الأولى لتقرير لجنة وثائق التفويض ، والبيانات التي تم الادلاء بها حتى الآن ، يتبين ان هذه القضية ليست مجرد

Digitized by UNOG Library

قضية فنية ، ولكنها مشكلة تؤثر على حسن سير العمل في منظمتنا ، وعلى الكيفية التي يحكم بها الرأى العام العالمي علينا ، وبايجاز ، فنحن ازاء تجربة جديدة ترتبط بنفوذ وهيبة الأمم المتحدة.

أود أن أبلغ الجمعية العامة باعتراضاتنا على هذا التقرير . ان هذه الاعتراضات تتعلق بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة . نحن بالاضافة الى عدد كبير من الدول ، وفي مناسبات عدة قد أعلنا وجهة نظرنا في أن من يدعون تمثيل كمبوتشيا وشعبها ليسوا في الواقع الا مغتصبين للسلطة ، وممثلين لما تبقى من عصابة بول بوت ، التي تعلم جميعا جرائمها في حق شعب خمير .

وبالتالي ، فان وفد بلادى في موقف يستطيع فيه أن يؤيد تقرير لجنة وثائق التفويض باستثناء ما يتعلق بنظام كمبوتشيا الديمقراطية الذى لا يوجد فقط الا على الورق ، اننا نشارك الرأى الذى أبدته عدة دول ، ونوصي بأن تتصرف جميعنا على هذا الأساس .

ونود استرعاء نظر الجمعية الى الوثيقة A/35/L.5 التي اشتركنا في تقديمها والتي تعكس بايجاز موقفنا . ونوصي الجمعية باعتماد هذه الوثيقة . ان مثل هذا القرار سيجلب العدالة لشعب خمير ، ويفتح الطريق امام حكومته أن تجلس على مقعدها في هذه الجمعية ، مقعد الحكومة الشرعية الوحيدة القادرة على تولي مسؤولياتها الدولية بموجب ميثاق الامم المتحدة ، أى حكومة كمبوتشيا الشعبية .

ونود أن نكرر مرة أخرى وبشدة ،أنه لا يمكن النظر الى هذا الموضوع من الناحية القانونية أو الاجرائية فقط ،فهي مشكلة سياسية في المقام الاول ، ولا تتعلق فقط بالاعتراف بحقيقة الأمر في كمبوتشيا ،ونجاحه ، ولكن بصعوباته الحتمية أيضا .

أو هل هناك اعتراف دولي بما يسمى باسطورة كمبوتشيا الديمقراطية التي في واقع الأمر لا تمثل أحد ؟

لقد استمعنا اليوم الى بيانات تشير الى اننا نقبل وجود ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية بيننا ، وقد حاولت هذه البيانات أن تتنصل من جرائم حكومة بول بوت .

انني أتساءل ما قيمة هذه المواقف من انتهاكات حقوق الانسان في كمبوتشيا ،اذا كان هؤلاء الذين يتخذون هذه المواقف يحاولون أن يدافعوا وأن يبرروا أعمال جماعة بول بوت . ان اقامة نوع من المبادئ الاخلاقية على أساس الماضي هو نوع من المستحيل . اننا لا نستطيع أن نغير من حقيقة

Digitized by UNOG Library

ان اضفاء طابع موافقة الجمعية على نظام بول بوت سيكون بمثابة اعادة تأكيد وضع هؤلاء الذين قتلوا الملايين من الشعب الكمبوتشي ، أو على الأقل لن يكون متمشيا مع نصوص وروح ميثاق الامم المتحدة اننا لا يمكن أن نصدق أن أى احد يمكنه ان يجادل عن قناعة في الكلام الذى أدليت به توا ، حتى اذا كان هذا الشخص سيتحدث عن تفاصيل رسمية معينة .

السيد ليباتوف (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا لي أولا أن أضم صوتي الى أصوات من سبقوني في الاعراب عن العزاء الحار للجزائر بسبب الخسائر في الارواح والدمار الذى سببته الهزة الارضية .

فيما يتعلق بدراسة تقرير لجنة وثائق التفويض ، فان الجمعية العامة مرة اخرى تجد نفسها تركز انتباهها على مسألة تمثيل كمبوتشيا في الامم المتحدة . وهناك محاولات لفرض قرار على الجمعية العامة كما تم في العام الماضي ، يؤيد وثائق تفويض ممثل النظام الاجرامي لبول بوت ، ان جهودا تبذل للابقاء على نظام غير معترف به عالميا طبقا لقواعد القانون الدولي او حتى من ناحية الادراك البسيط . فمنذ عدة سنوات هناك حكومة شرعية قائمة في كمبوتشيا ، وأن مقعد هذه الدولة في الأمم المتحدة يشغله ممثلو الشعب والقتل من عصابة بول بوت وانغ ساري الغاشمة التي طردها شعب كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ان الحقائق الواقعة تبين ان السنة التي انقضت ، منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة كانت فترة هامة في اقامة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . فلقد عزز سلطة حكومتها ، المجلس الثورى الشعبي ، الذى يحظى بتأييد واسع المدى بين السكان . وبالرغم من الصعوبات التقليدية التي سببتها النتائج الرهيبة لسنوات عديدة من اعتداءات الولايات المتحدة وحكم عصابة الماويين ، فان الشعب الكمبودى حقق خطوة بخطوة وبدون انحراف نجاحا ملموسا في استعادة الاقتصاد وتنظيم الحياة السلمية . ان تطبيع الموقف في هذا الموقف قد عززته المساعدة المقدمة من بعض البلدان وعدد من المنظمات الدولية . وبالتوازى مع الجهود التي تبذل من أجل استقرار الحياة السياسية الداخلية ، فاننا يمكن ان نلحظ تزايد السلطة الدولية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ولمجلسها الشعبي الثورى ، الذى يواصل ممارسة سياسة خارجية للاستقلال والسلم ، والصداقة والتفاهم المتبادل ، والذى أصبح معترفا به حقا من قبل العديد من البلدان ومن حركات التحرر . ان الشعب الكمبوتشي وحكومته يسعيان بجد لاقامة علاقات صداقة وتعاون وثيقة مع جميع بلدان جنوب شرقي آسيا على اساس مبادئ احترام السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحل النزاعات بالوسائل السلمية .

ان مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا فقط ، هو الذى له حق تمثيل جمهورية كمبوتشيا الشعبية في الشؤون الدولية . ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تمام التأييد النقطة التي وردت في رسالة السيد هن سن وزير خارجية المجلس الثورى الشعبي الواردة في الوثيقة A/35/454 المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠ وهي :

" . . . انه لا يمكن ان تثار أية مشكلة خاصة بكمبوتشيا داخل أية منظمة دولية ، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دون اشراك الممثلين الذين يعينهم المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ". (A/35/454)

ان موقف تلك الوفود - التي تدين بالكلمات فقط - سياسة الابادة الجماعية والفظاعات التي لم يسبق لها مثيل التي يرتكبها القتلة ذوى الميول السادية والمتمثلة في نظام بول بوت ، هو على أقل تقدير مبني على أساس .

ومن ناحية أخرى فانها تنكر على الممثل القانوني للشعب الكمبوتشي - الذى أطاح بالفاته - الحق في أن يشارك في عمل الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ان الوفد الأوكراني المتبني للتعديل الذى ندرسه يعترض بشدة على وثائق التفويض الواردة في التقرير الأول للجنة وثائق التفويض والتوصيات الرامية الى الاعتراف بوثائق تفويض نظام بول بوت . ان اتخاذ الجمعية العامة لمثل هذا القرار لا يمكن الا أن يضعف من السلطة والهيبة الدولية لمنظمتنا .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، نود أن نضم صوتنا الى صوتكم في التعبير عن عميق الأسى والحزن للمأساة التي وقعت في الجزائر بسبب زلزال الأصنام ، والذى فقد بسببه الآلاف من اخواننا الجزائريين حياتهم . ونود أن نعبّر عن عزائنا وتعاطفنا العميق مع شعب الجزائر الشقيق . وندعو الله أن يتحملوا هذه الخسائر الجسيمة بصبر وشجاعة ، كما نود أيضا أن نعبّر عن تضامننا معهم في هذه الساعة ، ساعة المأساة الوطنية بالنسبة لهم .

ان وفد باكستان يغتنم هذه الفرصة كي يبدى ملاحظاته على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض والوارد في الوثيقة A/35/484 بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠ ، وكذلك التعديل المقترح ادخاله على التقرير ، والوارد في الوثيقة A/35/L.5 .

لقد كان موقف حكومة باكستان المبدئي والثابت هو ان التدخل العسكرى الأجنبي للاطاحة بحكومة شرعية في بلد ما ، يشكل انتهاكا خطيرا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ولمعايير القانون الدولي التي تحكم حقوق الدول وواجباتها . وان هذه المبادئ تتضمن احترام السيادة ، وسلامة ووحدة الأراضي ، والاستقلال السياسي للدول الأخرى ، ومبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

اننا نتناول مسألة وثائق تفويض وفدى كمبوتشيا وافغانستان انطلاقا من هذه السياسة المبدئية ، فنحن لا يمكن أن نعترف أو نوافق على اضفاء الشرعية على مواقف هي نتيجة للتدخل العسكرى الأجنبي ، ومثل هذه التدخلات لايمكن أن يكون لها أى مبرر تحت أى ظروف أو على أى أساس أخلاقي أو سياسي .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، فانه بينما تدين باكستان الفظائع التي ارتكبتها حكومة بول بوت ضد شعب كمبوتشيا ، فاننا نعتقد ان اعتبارات حقوق الانسان لا يمكن أن تستخدم لتبرر التدخل العسكرى الأجنبي . ووفقا لهذا ، فاننا نعزز حق وفد كمبوتشيا الديمقراطية في أن يستمر في تمثيل

Digitized by UNOG Library

كمبوتشيا في هذه المنظمة . ومع ذلك وبسبب استمرار وجود القوات الأجنبية في كمبوتشيا ، فاننا لا يمكن أن نؤيد التعديل الوارد بالوثيقة A/35/L.5 ، والذى يسعى لاضفاء الشرعية على نظام جاء نتيجة للتدخل العسكرى الأجنبي .

وتمشيا مع موقف وفد باكستان المبدئي ، فانه يود أن يسجل تحفظاته بشأن وثائق تفويض ممثلي سلطات كابول لدى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان باكستان قد عبّرت عن رأيها في هذا الموقف في الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة التي عقدت في كانون الثاني /يناير الماضي ، وبعد ذلك في مناسبات لاحقة أيضا . ولعلكم تذكرون ان الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة قد أعلنت في قرارها (د إ ط ٦/٢) ان التدخل الأجنبي المسلح في افغانستان ، كان انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ، وطالبت بالانسحاب الفورى الكامل ، وغير المشروط للقوات الأجنبية من افغانستان من أجل ان يتمكن شعبها من أن يقرر ما هو شكل حكومته ويختار انظمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، متحررا من أى تدخل خارجي ، أو قهر ، أو اضطهاد ، أو أى قيد من أى نوع كان .

لذا ، فانني أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد من جديد ان عدم اعتراض باكستان على مشاركة وفد كابول في عمل الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، لا يجب أن ينظر اليه على انه يشكل اعترافا بالنظام في كابول ، أو قبول استمرار التدخل الأجنبي المسلح في افغانستان .

Digitized by UNOG Library

السيد كاسمسري (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أضم صوتي الى أصوات المتحدثين الذين سبقوني الى الحديث في تقديم عزائي لشعب وحكومة الجزائر وكذلك لأسر الضحايا للخسائر الفادحة التي تحملوها بسبب الزلزال الأخير في الجزائر .

ومرة أخرى ، تحاول فييت نام مع أصدقائها ، عن طريق المناورات السياسية ، ما لم تستطع تحقيقه عن طريق قواتها التي تبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ في كمبوتشيا ، وهو محاولة ازاحة الممثلين الشرعيين لكمبوتشيا من هذا المحفل الدولي ، وأن تسكت كل معارضة لعدوانها الفاشم ضد دولة عضو في الأمم المتحدة واحتلالها غير المشروع لها ، وهذا هو الهدف الذى يكمن وراء الوثيقة A/35/L.5 وعلى ذلك ، فان مناورة فييت نام يجب أن ترفض رفضا باتا .

ان الظروف التي يقدم فيها مشروع القرار A/35/L.5 ، تعني اعادة فتح باب المناقشة بشأن قضية قد درست بعناية واتخذت قرارات بشأنها دون تصويت في لجنة وثائق التفويض . وفي الواقع لقد عبر وفدان فقط عن تحفظاتهما ، ولكنهما لم يعارضا اعتماد التقرير الأول للجنة كما ورد في الوثيقة A/35/484 .

ان هذا التقرير ينص على أن اللجنة قد وجدت أن جميع الوثائق سليمة ، ويوصي الجمعية العامة بقبول جميع الوثائق بما في ذلك وثائق ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية . ان هذا يتفق مع وظائف اللجنة وكذلك مع النظام الداخلي للجمعية العامة ، وبصفة خاصة المادة ٢٧ منه . ولذلك ، فاننا نأسف لأن المشاركين في تقديم مشروع القرار A.35/L.5 ، ومن بينهم عضو في لجنة وثائق التفويض ، قد رأوا أنه من الملائم اعادة فتح باب المناقشة في هذا الموضوع وأن تدخل فيه مسائل موضوعية يمكن أن تناقش عندما يناقش البند المتعلق بالموقف في كمبوتشيا هذا الاسبوع امام هذه الجمعية .

وبينما يستمر هذا الجدل العقيم ، فما هو المصير الحالي لشعب كمبوتشيا ؟ ان القوات الفييتنامية قد أحلت في ذلك البلد مآسى الحرب والاحتلال الأجنبي والقمع والجوع والمجاعة على شعب كمبوتشيا الذى عانى طويلا . ان القوات الفييتنامية المحتلة هي التي مازالت تحزن وتؤلم شعب كمبوتشيا بفرض الاضطهاد والبؤس عليه . ان الفرق الفييتنامية هي التي اخترقت كمبوتشيا المخربة نتيجة الحرب ، من أجل فرض حالة من الاستفزاز وتهديد أمن تايلند . ورغم أن قوات بول بوت قد

Digitized by UNOG Library

هاجمت القرى التايلندية وقتلت العديد من القرويين التايلنديين منذ ثلاث سنوات ، فان القـــوات الفييتنامية في كمبوتشيا هي التي هاجمت القرى التايلندية وذبحت الكثير من المدنيين الأبريـــاء وكذلك اللاجئين ، حتى ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه من العام الحالي .

كيف يمكن لفييت نام أن تبرر مثل هذه الأعمال اللاانسانية حيث تجتاح بالقوة العسكريـــة اللاجئين الكمبوتشيين الذين لاحول لهم ولا قوة ، وتطردهم من أراضيهم ؟ ماهو التبرير المعقـــول الذى يمكن أن تقدمه فييت نام لجهودها التي لاتكل من أجل منع وصول الأغذية والأدوية الى هـذا الشعب المسكين ، وأن تنكر عليه في نفس الوقت حق العودة الى دياره . هل يمكن لفييت نام أن تتجاهل بقسوة مثل هذه المنظمات الدولية العديدة والمنظمات الحكومية والانسانية وافرادها الذين عرضوا حياتهم للخطر من أجل الاشراف على عمليات الاغاثة عبر الحدود ؟ ان مواقف وأعمال فييت نام تؤدى بنا الى استنتاج واحد ، وهو أن فييت نام تولي أهمية أكبر لاستراتيجيتها السياسية والعسكرية في كمبوتشيا مما توليه لأعمال الاغاثة الانسانية للآلام التي لاتطاق لشعب كمبوتشيا .

وعندما استمعنا الى الحجج التي قدمها ممثل فييت نام ومؤيدوه ، فان هذا يؤدى بنا الى التساؤل عما اذا كان لفييت نام الحق في ان تشرع في عملية حضارية في كمبوتشيا بينما تحتل مأساة لاجئي القوارب في فييت نام مكانا بارزا في قلوبنا وعقولنا .

اننا يجب أن نذكر بأن فييت نام كانت من أوائل البلدان التي اعترفت رسميا بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، التي كانت حليفة لها ورفيقة سلاح في الكفاح من أجل الشيوعية في الهند الصينيـــة . وعندما تم تحقيق هذا النجاح ، وعندما قاوم شعب كمبوتشيا بشدة أن تصبح كمبوتشيا فييتنامية ، عندئذ قامت فييت نام بغزوها واحتلالها عسكريا انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

اننا كأعضاء في الأمم المتحدة ، قد وافقنا طوعا على احترام مبادئ الميثاق واحترام حقـوق الدول الأخرى . ومن أهم هذه المبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وعـــدم استخدام القوة ، والتسوية السلمية للمنازعات في العلاقات الدولية . ان الحقوق المشروعة للـــدول تتضمن الحق في الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي ، وحق تقرير مصير الشعوب .

Digitized by UNOG Library

ان غزو فييت نام واحتلالها العسكري لكمبوتشيا قد انتهكا هذه المبادئ والحقوق الاساسية المعترف بها عموما . ان استمرارها في انتهاك مثل هذه الحقوق والمبادئ ، رغم اعادة تأكيدها في قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢ ، يجب ألا يحقق لها أو للنظام العميل لها أى مطلب شرعي مهما كان . وعلى العكس من ذلك ، فان أية مطالبة بالشرعية في ظل مثل هذه الظروف لا يمكن قبولها ويجب أن ترفض رفضا كاملا .

وبما أن الوثيقة A/35/L.5 تمثل مناورة مكشوفة لاضفاء صفة الشرعية على مطالب لا يمكن قبولها ، فانه يجب رفضها رفضا تاما. وبما أن الوثيقة A/35/L.5 اذا ما اعتمدت ، سوف تحقق مطلبا ساميا للنظام العميل في كمبوتشيا الذى تؤيده قوات أجنبية ، فانه يجب رفضها مباشرة . ان التصويت لصالح الوثيقة A/35/L.5 ، سوف يكون متعارضا مع قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢ وسوف يؤدى الى تقويض الجهود المبذولة لتحقيق حل سلمي لنزاع كمبوتشيا يضمن استقلال وسيادة ذلك البلد ، اللذين تراهما الغالبية العظمى من الدول أمرا ضروريا من أجل سلام دائم واستقرار في جنوب شرق آسيا . ولذلك فاننا يجب أن نرفض بشدة الوثيقة A/35/L.5 .

ان التصويت لصالح الوثيقة A/35/L.5 ، سوف يعتبر سكوتا على العدوان والعدول عن ادانة عدوان قائم واحتلال غير مشروع لبلد صغير من جانب دولة مجاورة أقوى منه ، مما يؤدى الى تهديد أمن ورفاهية جميع البلدان . ولذلك فاننا يجب أن نصوت بقوة ضد الوثيقة A/35/L.5 . ان التصويت بتأييد الوثيقة A/35/L.5 يؤدى الى حرمان شعب كمبوتشيا من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، والمساومة على سيادة واستقلال ووحدة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة . واننا لذلك يجب أن نهزم بشدة تلك الوثيقة وأن نصوت تأييدا لتوصية لجنة وثائق التفويض ، كما وردت في الوثيقة A/35/484 دون تعديل .

Digitized by UNOG Library

السيد كامل (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أضم صوتي الى من تحدثوا قبلي لأعرب عن حزن وفد أندونيسيا وعن تعازينا للشعب الجزائري في الكارثة التي حاقت بمدينة "الأصنام" مما أدى الى خسائر فادحة في الأرواح . ان وفد بلادي يود أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب لوفد الجزائر، ومن خلاله الى رئيس جمهورية الجزائر وشعبها ،عن تعازينا القلبية.

ان مسألة وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية لهذه الدورة الخامسة والثلاثين ، للجمعية العامة ، تشابه المسألة التي طرأت لأول مرة في الجمعية العامة في العام الماضي ،عندما اعترفت لجنة وثائق التفويض بكمبوتشيا الديمقراطية وقبلت وثائقها .

والآن أمامنا التقرير الأول للجنة وثائق التفويض المقدم الى هذه الدورة للجمعية العامة والوارد في الوثيقة A/35/484 .

ان الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين في العام الماضي وبعد مناقشات مطولة قررت أن تقبل وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية . وخلال تلك المداولات ، فان وفد بلادي وافق على تقرير لجنة وثائق التفويض على أساسين : أولا ،اننا اعترفنا بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية كحكومة مشروعة لهذه البلاد . ثانيا ، ان ماتسمى بجمهورية كمبوتشيا الشعبية انما جاءت الى بنوم بنه نتيجة لتدخل عسكري أجنبي والذي ساعد على بقاء هذا النظام غير المشروع الى اليوم.

ان وفد بلادي يرى أن أي تغيير في نظام الحكم في كمبوتشيا ينبغي أن يكون نتيجة لتنفيذ القرار ٣٤/٢٢ الخاص بكمبوتشيا . وينبغي أن يكون نتيجة لممارسة شعب كمبوتشيا لحق تقرير المصير . ومع ذلك ، فان هذا القرار الذي اعتمد بأغلبية ساحقة من قبل الجمعية العامة في العام الماضي ، لم يتم تطبيقه على الاطلاق .

ونظرا لهذه الاعتبارات ولأسباب أوردناها من قبل بمعرفة ممثلي دول آسيوية أخرى تحدثوا من قبل ، فان وفد بلادي لا يزال يؤيد اعتماد ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية. ولذلك ، فان وفد بلادي سوف يرفض التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 وسيصوت ضده .

Digitized by UNOG Library

السيد فيفيريدو (أنغولا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعرب عن تعازي وتضامن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية مع شعب وحكومة الجزائر للآثار المدمرة في الارواح والأموال التي تسببت فيها الكارثة . ان كارثة بهذا الحجم انما تؤثر على الأمة بأسرها . ان شعب انغولا يعي من هلكوا في هذا الزلزال المدمر . ويتمنى للأمة الجزائرية شفاء سريعا من تلك الآثار التي أحدثها الزلزال .

كل عام وفي كل مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة ، فاننا نمر بنفس هذه العملية المملة لتحديد من هم الذين يحق لهم تمثيل حكومة ما . هذا مايتمشى مع البروتوكول الدبلوماسي ، ان وثائق التفويض هذه تمنح المشروعية للممثلين وللعمل الذي يتم تحقيقه . لكن من أوماهو مصدر هذه المشروعية؟ انه حكومة البلد التي يتم تمثيلها والتي تتحمل مسؤولية اصدار وثائق التفويض لممثليها ، وهي الحكومة التي تتولى السلطة في البلاد والتي تقوم بأعمال السلطة التنفيذية ، والتي تعمل كسلطة تشريعية أيضا ، وهي الحكومة التي تقوم قواتها المسلحة بالدفاع عن أراضيها وحماية سمائها ، وهي الحكومة التي تقوم بالتعبير عن شعب هذا البلد . ومن الجانب الفني فهي الحكومة التي تعمل من عاصمة البلاد والتي تقوم بالأعمال اليومية ، وفي نفس الوقت تقوم بأداء جميع مهام الدولة .

اليوم ، وفي يوم بنوم بنه عاصمة كمبوتشيا ، توجد حكومة مشروعة لكمبوتشيا تمثل شعب ودولة كمبوتشيا واليوم في الجمعية العامة يجلس ممثلون لعصابة رفضها شعب كمبوتشيا ، وتبعا لذلك رفضها تاريخهم. انه من المخجل ومما يتعارض مع برتوكول الدبلوماسية ان يقوم أشخاص غير مخولين بشغل المقعد الذي يمثل الوضع السيادي لكمبوتشيا . ان عصابة بول بوت قد تم طردها من كمبوتشيا بناء على رغبة وثورة ضحاياها السابقين . ان عملياتها التي تتم اليوم من المخابئ في الأدغال في دولة مجاورة ، لا ترتب لها وضع حكومة . وفي نفس الوقت ، فان حكومة كمبوتشيا الحقيقية الشرعية تعمل في العاصمة ، وتنتظر الدخول الى هذه القاعة .

من هم الذين يديرون المدارس والمستشفيات في كمبوتشيا ؟ من الذي يدير المدن والأقاليم والريف ؟ من الذي يستقبل رؤساء الدول وممثليهم ؟ من الذي يصك العملة ؟ ومن الذي يدير الاقتصاد والشؤون المالية لكمبوتشيا ؟ من الذي يقود قواتها المسلحة ؟ من الذي يحيي العلم الذي

Digitized by UNOG Library

يرفرف على العاصمة ؟ ان الحكومة التي تفعل كل ذلك انما هي الحكومة المشروعة لكمبوتشيا ، وان ممثلي هذه الحكومة هم الذين ينبغي أن يجلسوا هنا في الجمعية العامة .

لقد استمعنا الى العديد من الوفود يقولون انهم لا يوافقون على القتل الجماعي والأعمال البربرية الأخرى التي تقوم بها عصابة بول بوت . ومع ذلك ، فهم لا يزالون يؤيدون وجود ممثلين لمجموعة لم تعد تمثل كمبوتشيا . ان هذا لا يعني الموافقة فقط ، ولكنه يعني أيضا التشجيع الضمني بما يتعارض مع القانون الدولي والاتفاقيات الدولية .

اذا ما استمرت هذه المعايير المزدوجة ، فان ذلك سوف يصبح سابقة خطيرة ، بحيث يمكن لأى فرد أن يدخل الى هنا ويدعي أنه الممثل الشرعي لبلده . وبذلك سوف تسود الفوضى ، ولن يصبح لعمل الأمم المتحدة من مغزى أكثر من سيرك أو مباراة ملاكمة .

انني ، كعضو في لجنة وثائق التفويض ، قد أعربت عن وجهة نظر حكومة ووفد بلادى بكل قوة في لجنة وثائق التفويض . وانني أود أن أسجل هنا ما قلته في اللجنة . ان وفد بلادى لا يقبل وثائق تفويض من يدعون تمثيل كمبوتشيا للجلوس في الجمعية العامة . وفي رأينا ، فان ممثلي حكومة الرفيق هنغ سامرين هم الممثلون الشرعيون الوحيدون الذين يمكنهم الجلوس هنا والمناقشة والتصويت باسم كمبوتشيا .

واذا كان لنا أن نقبل الحجج الرجعية التي تدلي بها بعض الدول ، فان ذلك يعني أننا بذلك يمكن أن نتخلص من المعايير والاتفاقيات الدولية التي تحكم الشؤون الدولية .

ان التاريخ له طريق لتحقيق العدل . وانني لا أشك في أنه في يوم ما سوف يجلس وفد كمبوتشيا الحقيقي والشرعي في الأمم المتحدة . وحتى يأتي ذلك الوقت ، واذا ما استمرت قوى الامبريالية في تأييد عصابة بول بوت ، فان هذه المسألة سوف تضاف الى القائمة الطويلة التي تفرق بيننا . انه من المؤسف أن بعض البلدان ترى خطرا حيث لا يوجد شيء ، وتفشل في أن ترى العدو الحقيقي الى أن يستفحل الخطر .

Digitized by UNOG Library

السيد ساري (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادي يود ، أولا وقبل كل شيء ، أن يجدد تعازيه القلبية لوفد الجزائر وذلك بسبب الزلزال الذي حدث في بلاده وأودى بحياة العديد من أفراد شعب الجزائر .

ان وفد بلادي خلال دورة الجمعية العامة السابقة قد صوّت لصالح قبول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، وهي دولة لا تزال تقع ضحية للغزو والاحتلال الأجنبيين .

وفي هذا العام ، فان وفد بلادي ، مرة أخرى ، سوف يصوّت لصالح التوصيات التي اتخذتها لجنة وثائق التفويض الواردة في الوثيقة A/35/484 . ان هذه التوصيات لا تتمشى فحسب مع المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، لكنها تعرب أيضا عن شعور أغلبية المجتمع الدولي فيما يتعلق بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الشرعية .

ان هذه التوصيات تعرب أيضا عن الرفض العام من جانب أغلبية المجتمع الدولي لاستخدام الغزو الأجنبي من أجل فرض رأي معين على دولة ذات سيادة .

ان وفد السنغال يرى ان الجمعية العامة لا ينبغي عليها أن تعترف بنتائج الغزو الأجنبي الذي اضطر حكومة كمبوتشيا المشروعة الى ترك عاصمتها . ان هذا التدخل العسكري لا يتعارض فقط مع مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، لكنه اذا ما تم تأييده فقط سوف يصبح سابقة خطيرة ، ومثل هذه السابقة قد تسهم في عدم الاستقرار في العالم خاصة في البلدان الصغيرة .

وعلاوة على ذلك ، فان وفد السنغال يعتقد انه لن نتمكن من حل هذه المشكلة بالطرق السلمية اذا ما استبعدنا الحكومة الشرعية لكمبوتشيا ، وان هذا العمل لن يسهل ايجاد تسوية سلمية للمشكلة عن طريق التفاوض تلك التي تحتاج الى المشاركة الكاملة من جانب السلطات المشروعة في كمبوتشيا الديمقراطية .

ولهذه الأسباب مجتمعة ، مع أخذنا في الاعتبار ان الذين لايزالون يحتلون كمبوتشيا لم يعربوا عن أية رغبة في انسحاب قواتهم ، فان وفد بلادي سوف يصوّت في غير صالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.5 اذ أن مثل هذا التعديل يتعارض مع قرارات الجمعية العامة الخاصة بكمبوتشيا . وفضلا عن ذلك ، فهو لا يعمل على القضاء على آثار العدوان الأجنبي ، كما انه لا يشجع على ايجاد تسوية للنزاع بطريقة تمكّن شعب كمبوتشيا من قبول حكومته بحرية ، وأن يتبنى سياساته التي يختارها .

Digitized by UNOG Library

السيد كاماندا وا كاماندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، ان وفد زائير يود بادئ ذي بدء أن يضم صوته لك وللمتكلمين السابقين في الاعراب عن تعازينا القلبية لحكومة وشعب الجزائر الشقيقين وأسر الضحايا . وان وفد زائير يود أن يؤكد لحكومة وشعب الجزائر تضامنه الكامل معهما في هذه الآونة العصيبة .

اثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة سنحت الفرصة لكل منا لابداء رأيه وحججه فيما يتعلق بنظرية القوى . وباعتماد القرار ٣٤/٢٢ فان الجمعية العامة اتخذت موقفا بالنسبة الى المسألة واعترفت بشرعية وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية .

ان وفد زائير قد درس بعناية الوثيقة A/35/484 المعنونة " التقرير الأول للجنة وثائق التفويض " . ان مشروع القرار الخاص بوثائق تفويض المندوبين وتوصيات اللجنة الى الجمعية العامة ، علمنا ، اننا قد اعتمدتها اللجنة دون أن تطرحها للتصويت ، وهذا يعني ان اجماعا عريضا قد ساد اجتماعات اللجنة وذلك للاعتراف بسلامة وثائق تفويض جميع البلدان الممثلة هنا بما في ذلك كمبوتشيا الديمقراطية . ان جميع أعضاء اللجنة الذين كانت لديهم ملاحظات خاصة قد سنحت لهم الفرصة لابدائها . ان التوصية تبدو ملائمة لأنه منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لم يحدث أي شيء جديد يشكك في سلامة وثائق تفويض المندوبين هنا . هكذا ، ومنذ الدورة السادسة الاستثنائية الطارئة للدورة الرابعة والثلاثين العادية للجمعية العامة مرورا بالدورتين السابعة الاستثنائية الطارئة والحادية عشرة الاستثنائية ، فان المجتمع الدولي قد استمر في الاعتراف بسلامة وثائق تفويض جميع الدول الممثلة في الدورة الرابعة والثلاثين بما في ذلك كمبوتشيا الديمقراطية ، وكذلك وثائق تفويض ممثلي البلدان التي قبلت عضويتها حديثا .

أين كان نظام حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية اثناء انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ؟ ولماذا اختفى اثناء تلك الفترة ؟ ولماذا ظهر فجأة اليوم مرة أخرى ؟ أليس ، دون شك ، لأنه كان على علم بسلامة موقف كمبوتشيا الديمقراطية في اطار القانون الدولي ؟

ان وفد زائير يعتقد انه فيما يتعلق بتقرير لجنة وثائق التفويض الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والتي نعلم جميعا ان توصيتها قد اعتمدت بأغلبية الأعضاء نتيجة للتصويت

Digitized by UNOG Library

وان التقرير الحالي يعتبر تطورا ايجابيا للغاية . قد تبدو المسائل غير واضحة وان أعضاء اللجنة لم يروا من الضرورى الالتجاء الى التصويت وان التقرير واضح بالنسبة الى هذا الموضوع وهو يعلن انه لم يتم تسجيل اعتراض لأى وفد من الوفود .

وان وفد زائير يؤيد لذلك توصية لجنة وثائق التفويض التي تظهر في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الواردة في الوثيقة A/35/484 . ان وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية قد صدرت بمقتضى المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، وبما انه في نظر المجتمع الدولي ، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٢/٣٤ فان الحكومة التي أصدرت هذه الوثائق هي الحكومة الشرعية لكمبوتشيا ، أما كونها قد أطيح بها بفعل قوات أجنبية قامت بالغزو والاحتلال فهذا لا يحرمها من طابعها الشرعي أو من سلطاتها الأخرى اللصيقة بها .

Digitized by UNOG Library

ولقد لاحظ وفد زائير بدهشة ، التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 الذى يتعارض تماما مع مشروع القرار المقدم من لجنة وثائق تفويض الممثلين . ويقترح هذا التعديل ، اعتماد التقرير الأول للجنة " باستثناء وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية " . ويدرك الممثلون أن هذا التعديل يقترح أن تتخذ الجمعية العامة موقفا يتعارض مع روح ونص القرار ٣٤/٢٢ الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ . والواقع ، أن رفض وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية ، وهو وفد يمثل حكومة شرعية أسقطت وطردت من السلطة بفعل قوات الغزو والاحتلال الاجنبي ، هو محاولة ان لم تكن مباشرة فانها محاولة غير مباشرة للحصول على تأييد لنظام بنوم بنه الذى نصبته قوات الغزو والاحتلال في السلطة ، على غير رغبة الشعب المعني ودون استطلاع رأيه ازدراء بمبادئ القانون الدولي المعروفة التي تحكم العلاقات بين الدول .

ان وفد زائير قد اعتبر دائما ان الشرعية قضية يبت فيها الشعب ولا يمكن أن تمنحها الأمم المتحدة لحكومة فرضت على شعب من قوات الغزو والاحتلال الأجنبي .

لقد استمعنا جميعا الى بيانات مؤثرة للغاية تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان من قبل حكومة بول بوت ، ولكن من الجدير بالملاحظة أن تلك ليست هي القضية اطلاقا . فالسؤال الذى يفرض نفسه هو : هل من حق دولة أيّا كان السبب ، أن تغزو أراضي دولة أخرى وتسقط الحكومة الشرعية القائمة وتفرض بالقوة حكومة تدين لها بالولاء ؟ اننا في زائير نرد بالنفي على هذا السؤال ومن حسن الحظ ، أن دولا كثيرة في الأمم المتحدة ترد بنفس الطريقة .

لقد حان الوقت لكي نوقف الاتجاه الخطير باضفاء طابع سياسي على موضوع حقوق الانسان بهدف بث القلاقل . لقد جاء اليوم الذى يتعين فيه على من اكتشفوا حديثا حقوق الانسان ، أن يدركوا أن هذه الحقوق لا يمكن استخدامها كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى ، كما ينبغي عليهم أن يدركوا أن التسوية السلمية للمنازعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، ومثل هذه المبادئ هي مبادئ تكرس الأمم المتحدة نفسها لها .

وكما يعلم الجميع فان بلدانا عديدة من تلك التي تدافع عن وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية لم تكن لها علاقات خاصة مع نظام بول بوت ، وهذا صحيح فيما يتصل بزائير على الأقل . وفيما يتعلق بنا ، فاننا نرى ضرورة الحفاظ على أسس السلم والأمن الدولي والثقة في العلاقات الدولية ، ونحن نريد أن ندافع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

هل قامت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بارسال قواتها ضد هتلر والنظام النازى لأنهما كانا يبيدان اليهود أم لأنهما أرادا أن يفرضا سيطرة التفوق العرقي على الأمم الأخرى ؟ ان المادة (الثانية) من الميثاق تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واللجوء الى استعمال القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأى أسلوب آخر يتعارض مع أغراض الأمم المتحدة . هل تجعل حقوق الانسان بعض الدول الأعضاء في حل من مسؤولياتها بمقتضى المادة الثانية من الميثاق ؟ أليست الأسباب التي تساق اليوم للاعتراف بالحكومة التي فرضتها قوات الغزو والعدوان في كمبوتشيا ، هي نفس الأسباب التي ذكرت في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ؟

ان هذا وحده يثبت عدم سلامة مثل هذه الادعاءات . ويبدو ان بعض الدول قد اعتادت — بصورة متزايدة — على تبرير أعمالها القائمة على العدوان والغزو بالاعلان عن أنها قد دعيت الى مساعدة شعب ما للدفاع عن حقه في تقرير المصير ، أو لأنها وقّعت معاهدة صداقة مع هذا النظام الذى أقاموه من خلال استعمال القوة . هل اعترفت منظمة الأمم المتحدة بحركة تحرير في كمبوتشيا تحت قيادة هينغ سامرين حتى يمكنه اليوم أن يدعي شرعية ما على أساس حق تقرير المصير ؟ من هي الدولة الممثلة هنا التي يمكن أن تعلن أنه ليست لديها مشاكل ؟ وما الذى سوف يحدث في العالم وماذا سيكون مستقبل العلاقات الدولية ، اذا سمحنا لأنفسنا بأن نتصرف على هذا النحو مع الدول المجاورة لنا ؟ هل التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون مع حكومة ما ، ينفي التبعة الملقاة على عاتق قوات الغزو والعدوان ؟ واذا فتحنا باب الفوضى هكذا ، فان بعض البلدان التي لا تستطيع أن تفعل ذلك اليوم قد تفعله في الغد عندما تتمكن من ذلك ، لأن المصالح التي يجب الدفاع عنها كثيرة ويمكن لأى منا أن يجدها .

ان عالم الفوضى هذا والعودة الى قانون الغاب وفقا لما يقترحه البعض مما يتميز بعدم المسؤولية ازاء التزامنا بالحفاظ على الأمن والسلم والعلاقات الطيبة بين الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، أمران مرفوضان . ومن الواضح أن الجمعية العامة ، اذ تحترم المبادئ التي انشئت على أساسها هذه المنظمة والقرارات والاعلانات التي أصدرتها من أجل تعزيز السلم والأمن الدولي ، لا يمكن أن تقبل غزو كمبوتشيا والعدوان عليها بالموافقة على التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 .

Digitized by UNOG Library

وبهذه الروح ، فاننا نرفض التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 وسوف نصوّت ضده .

السيد لينغ كينغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : أود أولا باسم وفد الصين أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع حكومة وشعب الجزائر الذى تعرض لخسائر كبيرة بسبب الزلزال الأخير . كما أود التعبير أيضا عن تعازينا ومواساتنا للأسر المنكوبة .

ان وفد الصين يؤيد التقرير الأول للجنة وثائق التفويض ، ويعتبر أن الجمعية العامة يجب أن تقبل صحة وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية .

ان كمبوتشيا الديمقراطية هي دولة عضو في الأمم المتحدة ، وقد قدمت وثائق تفويض ممثليها وفقا للقواعد ذات الصلة للأمم المتحدة ، وهذه الوثائق سليمة ويجب أن تقبل ، وقد تأكد ذلك في الدورات السابقة للجمعية العامة حيث قبلت هذه الأوراق في الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين الطارئتين وفي الدورة الاستثنائية الحادية عشرة التي انتهت منذ وقت ليس ببعيد .

Digitized by UNOG Library

ان لجنة وثائق التفويض في الدورة الحالية ، قد قررت بحق قبول أوراق اعتماد وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، وبالتالي قدمت تقريرها للجمعية العامة . ووفقا للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة ، فان الجمعية العامة يجب أن تنظر بالقبول وأن توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض .

ان كمبوتشيا الديمقراطية هي دولة مستقلة محايدة وغير منحازة وذات سيادة . ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية هي الحكومة الوحيدة المشروعة في كمبوتشيا ، أما حكومة هينغ سامرين المزعومة فهي حكومة عميلة أقامتها فييت نام بعد غزوها لكمبوتشيا . وهذا النظام لا يمكن بأى حال أن يمثل شعب كمبوتشيا ، فهو عميل للسلطات الفيتنامية . واذا كانت وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية السليمة سوف ترفض ألا يعد ذلك سابقة خطيرة تتواطؤ بمقتضاها الأمم المتحدة مع أية دولة تشن الهجوم المسلح والعدوان على دولة صغيرة مجاورة لأسباب واهية ، وتقبل بفرض حكومة لنظام يفرضه المعتدى بالقوة ؟ ما هي الضمانات التي ستكفل لضمان استقلال وسيادة الدول الصغيرة والضعيفة ؟

ان أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، يقضي بالدفاع عن الاستقلال الوطني وسيادة ووحدة أراضي جميع الدول وحمايتها من العدوان الأجنبي . ان العدوان المسلح الذى قامت به فييت نام ضد كمبوتشيا ، يعتبر انتهاكا للقانون الدولي ولقاعدة " ان الخطأ لا يمكن تبريره واظهاره في مظهر الحق " وهي قاعدة من قواعد القانون الدولي لا يمكن التنصل منها . ان التشكيك في سلامة وثائق كمبوتشيا الديمقراطية ، يعني ان فييت نام تريد من المجتمع الدولي أن يفتح الباب لأعمال التدخل والعدوان وبذلك تنتهك المعايير التي تحكم العلاقات الدولية انتهاكا صارخا .

وفي الدورة الرابعة والثلاثين في العام الماضي ، فان الجمعية العامة اعتمدت بأغلبية ساحقة قرارا صحيحا يطالب بالانسحاب الفورى وغير المشروط لقوات العدوان الفيتنامية من كمبوتشيا ومع ذلك ففي العام الماضي رفضت سلطات فييت نام تنفيذ قرار الأمم المتحدة المتعلق بكمبوتشيا ، واستمرت ليس فقط في احتلالها العسكرى لكمبوتشيا بل غزت تايلند في استهتار مما عرض الأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا للخطر . وفي الوقت الحالي فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية مستفيدة من خبرتها الماضية ، قامت باعادة تنظيم سياستها وقادت القوات الوطنية المسلحة والشعب

Digitized by UNOG Library

في مقاومة تتزايد باستمرار ضد المعتدى الفيتنامي . ان كفاحها العادل يرمي الى الحفاظ على استقلال كمبوتشيا وبقائها الوطني ، والحفاظ كذلك على الامن والسلم في جنوب شرقي آسيا ، وبالتالي فان الدفاع عن الحقوق المشروعة لكمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة ليس الهدف منه فقط الحفاظ على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولكن ايضا الحفاظ على الأمن والاستقلال في جنوب شرقي آسيا .

ان السلطات الفيتنامية قد تقدمت بحجج لا أساس لها لتبرير المحاولات المتكررة لابطال وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، وقالت ان مقعد كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة يجب أن يعطى لنظام هينغ سامرين " لأنه يسيطر على كل أراضي كمبوتشيا " . والواقع أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية تقود الشعب والمدنيين في حرب بطولية ضد المعتدى الفيتنامي في مناطق كبيرة من كمبوتشيا . أما حكومة هينغ سامرين المزعومة ، فانها لا تسيطر بالفعل على أراضي كمبوتشيا وهي ليست حكومة هينغ سامرين ولكن الـ ٢٠٠ الف أو أكثر من المعتدين الفيتناميين والسوفيات المسلحين هم الذين يحتلون مدن كمبوتشيا . ودون القوات المعتدية الفيتنامية فان حكومة هينغ سامرين العميلة ما كان بوسعها أن تبقى في السلطة ووفقا لمنطق فييت نام ، ألم يكن من المشروع بالنسبة لهتلر أن يحتل عواصم وأجزاء كبيرة من أراضي دول أوروبية ، كما يجوز لاسرائيل أن تحتفظ باجزاء كبيرة من الاراضي العربية اليوم ؟

ان ممثل فييت نام قد طالب صراحة بالابقاء على مقعد كمبوتشيا شاغرا ، وهدفه هو التمهيد لادخال حكومة هينغ سامرين في الأمم المتحدة ، واعطاء طابع مشروع لعدوان فييت نام ضد كمبوتشيا . واذا قبل هذا الرأى ، ألا يعني ذلك ان نعطي كمبوتشيا للمعتدى الفيتنامي كجائزة على عدوانه على دولة أخرى عضو بالمخالفة لميثاق الامم المتحدة .

ولابطال صلاحية وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ولستر ملامح عدوانها ، فان فييت نام قد اخترعت أسطورة " أن الصين تستخدم كمبوتشيا الديمقراطية لأغراض توسعية " . وكما يعلم الجميع فان الصين ليس لها جندى واحد على أراضي كمبوتشيا ، وليس لها أية مطامح في أراضي دول أخرى ، في حين أن فييت نام لها أكثر من ٢٠٠ ألف جندى معتد في كمبوتشيا وتهدد أمن الدول المجاورة . واذا لم تكن فييت نام تطمع حقيقة في السيطرة على كمبوتشيا وفي التوسع في

Digitized by UNOG Library

في جنوب شرقي آسيا ، فلماذا ترفض سحب قواتها المعتدية من كمبوتشيا لتمكين الشعب من تقرير مصيره بنفسه ؟

ونظرا لما سبق فان وفد الصين يرفض رفضا قاطعا التعديل المقدم من وفد فييت نام فيما يتعلق بوثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية . ونحن نعتبر أن الجمعية العامة يجب أن توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض كما هو .

ويجب أيضا أن نذكر ان الغزو السوفياتي لأفغانستان وعدوان فييت نام ضد كمبوتشيا ، يعتبران جزءا من الاستراتيجية السوفياتية في اتجاه الجنوب ، وكلاهما عدوان سافر على استقلال وسيادة الدول وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية ، مما يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . اننا نرى من الضروري أن نكرر ان الاحتلال العسكري لأفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي ، أمر غير مقبول وليس معنى السماح للسيد دوست من أفغانستان بالمشاركة في أعمال الدورة الخامسة والثلاثين أن يفسر ذلك على أساس أنه موافقة على الأوضاع التي خلقها التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان .

السيد الدكتور يوسف (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،

أرجو أن تسمحوا لي في البداية، بأن أضم صوتي اليكم ، نيابة عن حكومة وشعب بنغلاديش في الاعراب عن تعاطفنا وتعازينا لحكومة وشعب الجزائر الشقيقة على موت الكثيرين والاضرار التي لحقت بها من جراء حدوث الزلازل المدمره في جزء من الجزائر .

وفي رأى وفد بنغلاديش فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، هي عضو شرعي في الامم المتحدة وان وثائق تفويض حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وفقا لما ورد في الوثيقة (A/35/484) وهي وثائق سليمه . واننا نعتقد ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية هي الحكومة الشرعية للبلاد المحتلة من قبل قوات أجنبية ، ونعتقد أيضا ان جميع القوات الأجنبية في كمبوتشيا الديمقراطية يجب أن تنسحب فورا لتمكين شعب كمبوتشيا من تقرير مصيره بحرية .

ان بنغلاديش قد عارضت دائما التدخل العسكري أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية أى نزاع . وفي هذا الاطار، فقد ناشدنا جميع الأطراف المعنية ان تسحب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا الديمقراطية حتى يستطيع شعبها ان يقرر مصيره دون أى تدخل من الخارج أو أى نوع من التدخل .

Digitized by UNOG Library

السيد كوستوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن اضم صوتي اليكم والى أصوات الذين سبقوني في التعبير لشعب وحكومة الجزائر عن تعازينا وتعاطفنا بسبب الكارثة التي تسبب فيها الزلزال المأسوى مما أدى الى خسائر فادحة في الأرواح .

أن وفد بلادى قد درس بعناية بالغة تقرير لجنة وثائق التفويض المطروح علينا والوارد في الوثيقة A/35/484 . ولا يمكنني الا أن أبرز الأسف الذى نشعر به ازاء حقيقة ان لجنة وثائق التفويض عندما درست تبليغات التفويض لم تدرس ، بصورة ملائمة وبالموضوعية والنزاهة المطلوبة ، وثائق تفويض ممثلي أحد الدول الأعضاء أى جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وعلى ذلك فان هذا الموقف المتحيز قد وصم التوصية التي تقدمت بها اللجنة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في الصفحة ٧ من التقرير ان وفد بلادى لا يمكن أن يقبل هذه التوصية اذ أن اللجنة في حالة كمبوتشيا لم تستطع أن تدرس بعمق التبليغ المؤرخ في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ من قبل وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية المعمم في الوثيقة A/35/454 وبالرغم من أن لجنة وثائق التفويض تواجه مسألة تمثيل مطعون فيه ، وبدلا من أن تزن مختلف التبليغات ، وهو الأمر الذى كان ينبغي عليها أن تقوم به في مثل هذه الحالة فان لجنة وثائق التفويض بضغط من بعض الوفود التي للأسف استطاعت أن تحصل على الأغلبية اعترفت بوثائق تفويض بعض الأفراد على انها سليمة ، هؤلاء الأفراد الذين يجوبون ردهات الأمم المتحدة وتدفع نفقاتهم أحدى الدول العظمى المعروفة .

ان هذا التطور هو الذى يؤدى بوفدى الى أن يعبر عن تأييده القوى للتعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 الذى قدمه بصورة بليغة السيد الموقر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية السفير سورينهو الذى يهدف الى تعديل هذا الموقف الخاطئ . ويود وفد بلادى أن ينضم الى مقدمي هذا التعديل .

ان القضية التي نواجهها الآن هي في غاية البساطة والوضوح طالما احترمنا المنطق الانساني الطبيعي ومبادئ ومعايير القانون الدولي . أولا من المعروف أن الدول وليست الحكومات هي الأعضاء في الأمم المتحدة . ومن المتطلبات الأساسية أن كل من يطالب بحق في مقعد في الأمم المتحدة يجب أن يظهر تفويضا واضحا من الدولة العضو . وفي هذه الحالة فان الدولة العضو هي كمبوتشيا التي لها حدود محددة وسكان وعاصمة وحكومة أى كافة مظاهر مفهوم الدولة التي نعرف اسمها جميعا بعد ثورة ١٩٧٩ وهذا الأسم هو جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

Digitized by UNOG Library

ثانيا مطلوب من كل دولة كما جاء في المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة أن تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق وأن تكون على استعداد للنهوض بهذه الالتزامات وأن تكون أيضا قادرة على القيام بذلك . وعلى ذلك فان المسألة المطروحة علينا الآن هي أى الحكومتين يمكنها استخدام موارد الدولة العضو وهي جمهورية كمبوتشيا الشعبية وأن توجه الشعب في هذا البلد وفاء بالتزامات العضوية . ان الاجابة على هذا السؤال واضحة . لا يمكن لعصابة بول بوت للابادة أن تكون هي الحكومة المعنية . ان هذه العصابة التي تؤيد بقاياها قوى الامبريالية والهيمنة تبذل قصارى جهودها من أجل زيادة بؤر التوتر في جنوب شرقي آسيا . ان هذه البقايا لا يمكن أن تتحدث باسم شعب كمبوتشيا ولا أن تفوض أى شخص لكي يمثلها في الأمم المتحدة . انه من القواعد الثابتة المعروفة انه لا يمكن لفرد أن يفوض سلطات هو نفسه لا يملكها . ان الحقيقة هي أن هذا النظام الاجرامي قد أطيح به ونزعت منه سلطته وطرد من البلد بواسطة شعب كمبوتشيا ، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الحكومة التي تمارس الادارة في هذا البلد والقادرة على تنفيذ التزامات الميثاق هي حكومة بنوم بنه أى المجلس الثورى الشعبي . ان ذلك النظام العميل الذى أطيح به هو الذى ارتكب جريمة ابادة الجنس التي ادانتها كافة المواثيق كما أدانها الضمير الانساني .

ولعشرين شهرا الآن فان تلك الحكومة تتمتع بثقة وتأييد شعب كمبوتشيا بأكمله وهي تمارس كافة الجهود من أجل اعادة بناء الاقتصاد الذى تهدم وأن تتغلب على المجاعة وأن تزيد من الانتاج الزراعي وأن تعيد التوحيد بين الأسر وأن تضمن الخدمات الطبية أى تحاول باختصار أن تتنفس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقوة متجددة . ان المراكز المحلية لسلطة الشعب قد أنشئت في ربوع البلد بأكمله . ان دستورا جديدا لجمهورية كمبوتشيا الشعبية قد تم نشره ومطروح للنظر على الشعب بأكمله .

ان السياسة الخارجية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية تتجه نحو تطوير وتعزيز التعاون مع جميع البلدان وبخاصة مع جيرانها على أساس مبادئ التعايش السلمي وعدم الانحياز والاستقلال والسلم والصداقة بين الدول ، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة . ان هذه الحقائق هي دليل على أن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تمارس سلطة فعلية على اقليم البلد وتتوفر فيها كافة المعايير التي يتطلبها القانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

ان اقرار التعديل الوارد في الوثيقة A/35/454 لن يحل تماما مسألة تمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة ولكنه سيكون خطوة أولى وأساسية لحل هذه المشكلة . اننا نأمل أن تؤيد الجمعية هذا التعديل . ان القيام بغير ذلك يعني تأييد طغمة بول بوت مما يعتبر عائقا في سبيل اقامة الأساس من أجل الحفاظ على السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا وهو الهدف الأصيل للأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صدمت نيوزيلندا بمأساة الكارثة التي حلت بالجزائر ونحن كبلد يعيش في منطقة تسودها الزلازل ، فاننا نعرف تماما ما هي الآلام التي تعاني منها البلدان التي تواجه مثل هذه الظروف . ولذا فاننا نطلب من وفد الجزائر أن يبلغ حكومة وشعب الجزائر تعاطف وعزاء شعب وحكومة نيوزيلندا .

ان واجب لجنة وثائق التفويض ، هو دراسة الوثائق التي تقدم اليها حتى تقرر ما اذا كانت سليمة شكلا . ان نيوزيلندا تعتبر ان اللجنة قامت بهذا الواجب ، وانها قامت به على وجه مرض . ان اللجنة ، كما تمت الاشارة الى ذلك ، ليست محكمة وليست وظيفتها أن تصدر أحكاما على سياسات الحكومات . ومن جانبها ، فان حكومة نيوزيلندا لا تؤيد سياسات حكومة كمبوتشيا الديمقراطية . ان هذه السياسات قد اتصفت بالوحشية والقمع ، وقد انتهكت حقوق الانسان انتهاكا صارخا . ولكن هذا ليس هو لب موضوع وثائق التفويض .

ان نيوزيلندا ستصوت تأييدا لقبول تقرير لجنة وثائق التفويض .

اننا نعتبر أن التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 لن يعاون الجهود التي تتم الآن ، وخاصة من دول رابطة جنوب شرقي آسيا ، من أجل التشجيع على تسوية في كمبوتشيا . ومثل هذه التسوية ضرورية اذا كان سيتم ايجاد الظروف التي يمكن لشعب كمبوتشيا في ظلها أن يختار حكومته بحرية ودون تدخل أجنبي ، وطبقا لمبادئ الميثاق . وعلى ذلك فان نيوزيلندا ستصوت ضد هذا التعديل المقترح .

السيدة جونثييه (سيشيل) (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أبدأ كلمتي ، فانني أود أن أعبر عن تعاطف بلدي العميق مع رئيس وحكومة وشعب الجزائر للمأساة التي تمر بها .

وبما أنني أنتقل من آلام مأساة كارثة طبيعية ، فدعوني أذكركم أيها السادة الموقرون بالمأساة الانسانية في كمبوتشيا قبل تحريرها .

ان جمهورية سيشيل قد اعترفت بحكومة كمبوتشيا الشعبية الثورية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب ، وان أسباب ذلك بسيطة للغاية وهي : يمكن لأي منا اليوم اذا كانت لديه نزاهة ذهنية ألا يعارض في حقيقة أن نظام بول بوت كان وحشيا وقاتلا ، ويتفق الجميع على أن حوالي

Digitized by UNOG Library

٣ ملايين قد قتلوا بوحشية في ظل نظامه . وهؤلاء الذين لم يكونوا ضحايا كانوا يموتون ببطء من الجوع والارهاب . ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الشعب يتنفس مرة أخرى بعد تحريره . ان الصحف والمجلات التي لا يمكن أن ينظر اليها على أنها يسارية ، تتحدث عن تخفيف آلام الشعب والبؤس الذى له علاقة به . ان الرأى العام العالمي يريحه أن هذا النظام الوحشي قد أطيح به .

واذا شعر شعب كمبوتشيا بأنه ممثل بصورة ملائمة ، واذا كان الرأى العام العالمي يعترف بأن المجلس الثورى قد لعب دورا ايجابيا في انقاذ الشعب واعادة بناء البلاد ، فباسم من ولماذا ترفض هذه المنظمة ، المفروض فيها أن تكون فوق الكتل والمصالح الضيقة ، اعطاء مقعد للمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا ؟

وفي اطار هذه الجمعية ، فان الممثلين الشرعيين لشعب كمبوتشيا مستبعدون ، ونحن نعتقد أنه لا يمكن ، كما ذكرت عدة وفود من فوق هذه المنصة ، أن نتعلل بوجود قوات أجنبية في كمبوتشيا لنبرر استبعاد جمهورية كمبوتشيا الشعبية من منظمتنا دون أن نقوم من ناحية بالتدخل في الشؤون الداخلية لهاتين الدولتين ، ومن ناحية أخرى ، نعيد فتح حدود كمبوتشيا لبول بوت وجيشه من السفاحين .

ولذلك فان جمهورية سيشيل ، تعتقد أن جمهورية كمبوتشيا الشعبية يجب أن يسمح لها بأن تحتل المقعد الخاص بها في هذه المنظمة ، واستبعاد ممثلي نظام بول بوت ، الذين يجب في أى ظرف من الظروف ألا يحصلوا على تسامح أو تواطؤ منظمتنا . وعلى ذلك فاننا لا نقبل تقرير لجنة وثائق التفويض في شكله الحالي ، وقد اشتركنا في تبني تعديل عليه .

وختاما ، فان جمهورية سيشيل ، هي من بلدان عدم الانحياز ، وان سياستنا في الشؤون الخارجية ترتفع فوق مصالح التكتلات ، ونحن نعترض بشدة اليوم على هؤلاء الذين يتهمون بلدنا بأنه بلد شيوعي وأنه يقع في معسكر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وانني أقترح بكل تواضع أن تتناول الوفود الحقائق ولا تصنع الأكاذيب لتدعم مطالبها .

السيد روا كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أعرب لممثل الجزائر عن تعازينا الحارة بمناسبة مأساة الكارثة التي حلت بدولته في مدينة أصنام. اننا نشاطر الوفد الجزائرى مأساته ونطلب منه أن ينقل مشاعر العزاء والتعاطف الى حكومته والى أعضاء أسر الضحايا .

Digitized by UNOG Library

منذ العام الماضي واجهت الجمعية العامة عملا أشبه بالمعجزة أريد به ارغامنا على قبـول وهم سياسي من أسوأ نوع على أنه حقيقة ألا وهو الاعتراف بوثائق تفويض نظام غير قائم ، هو نظـام جمهورية كمبوتشيا الد يمقراطية المزعومة .

ان الكل يعلم أن المسألة تتعلق بمجرد اختلاق من قبل الصين ، ولكن رغم أن سحـرة كاثي أثبتوا على مر العصور أنهم يستطيعون تحويل ما هو غير منطقي الى حقيقة ، فاننا في هـذه المرة لا يمكن أن نسمح لممثلي بول بوت البربرى أن يفرضوا علينا ، كما يسحب الأرنب الصغيـر المذعور من قبعة القانـون الد ولي .

Digitized by UNOG Library

ان الذين يودون الاستناد الى منطق غير مقبول يتنافى بشكل واضح مع الحقيقة ، ويؤيدون وجود اولئك الذين سلبوا الحقوق المشروعة لشعب جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية في الجمعية العامة ، لن تعميهم الحيل في الاعراب عن نبذهم لجرائم بول بوت .

وبالطبع ، فان هذا السلوك بالتنديد ببول بوت ثم تأييد الاشتراك البغيض لممثليه في الأمم المتحدة يبدو بالنسبة لنا متعارضا ويمثل انفصاما في الشخصية ، وهو لا يختلف عن الموقف السخيف الذى استمر عشرين عاما للقوى الامبريالية وحلفائها فيما يتعلق باستعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية .

من الأمور التي تدعو للسخرية ، ان قائد هذه الاوركسترا الخفي الذى يقوم بتنفيذ هذه المغالطة السياسية الجديدة هو ممثل لحكومة كانت ضحية للتمييز طيلة عشرين عاما . وقد يكون ذلك هو ثمن الاضطرار الى مزج الماركسية مع الكنفوشيوسيه والثورة الاجتماعية مع " كليشيهات " الكتاب الاحمر الصغير للقائد العظيم .

مهما قيل عن ذلك ، فان وفد بلادى لا يمكنه التواطؤ مع مثل هذه الانتهاكات لحقوق دول ذات سيادة ومستقلة . كما لا يمكننا الخلط بين اجراءات فنية بحتة - ولو كانت اجراءات بيروقراطية استخدمتها لجنة وثائق التفويض - مع المشكلة الجوهرية التي يتجاهلها هذا الاجراء وهي حقيقة أن وثائق تفويض وفد بول بوت لم تصدر عن حكومة في السلطة وليس لها علاقة بأية دولة ، كما لا يمكن للمتحدث باسمه أن يزعم أى سلطة على ولو مجرد مليمتر واحد من ارض كمبوتشيا . وعلى أية حال كان في امكان اللجنة أن تتعرف على دماء شعب كمبوتشيا التي سفكها بول بوت ، ولطخت قصاصات الورق التي يودون تقديمها لنا كوثائق تفويض لدولة عضو .

ان وفد بلادى - حتى لا يخون مبادئه - لن يقبل السفاحين القساة لشعب كمبوتشيا كممثلين لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وذلك أولا لأنه يعترف بالحكومة الشرعية الوحيدة للبلاد برئاسة الفريق هنغ سامرين ، وثانيا لأنه لم ولن يتمشى مع الذين سوف يظلون دائما اعداء الثورة في الهند الصينية . ان الامبرياليين الذين شنوا حربا مدمرة لم يسبق لها مثيل في ابعادها في دول الهند الصينية ، وقاموا بالتدمير المنتظم لكل أشكال الحياة في هذه المنطقة ، يضعون يدهم في يد زعماء بكين الجدد واصدقائهم في جنوب شرق آسيا مما شكل قاعدة للغزو ضد فييت نام ولاوس وكمبوتشيا ،

Digitized by UNOG Library

وهم يطالبون بحق هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم جماعية للجلوس - ليس في قفص الاتهام - بل في أرفع جهاز للمنظمة الدولية .

" قل لي من هم أصدقاؤك أقل لك من أنت " هذا مثل أسباني قديم . لا يمكن لأحد أن ينخدع فيمن يؤيدون بول بوت ودوافعهم الحقيقية . قد يكون هناك من يصر على السماح لممثلي بول بوت بالاستمرار في سلب حقوق شعب كمبوتشيا في هذه الجمعية في ظل قرار يتنافى مع التاريخ وليس له ما يبرره . وكما تعلمون ، فان هذه ليست المرة الاولى التي تسود فيها الاوهام في هذه المنظمة لفترة من الزمن ، ولكن الأمر الهام هو أن عصابة بول بوت قد طردت من كمبوتشيا الى الأبد ولا يمكنها أن تعيد عصر الارهاب ضد هذا الشعب الذى عاني الكثير .

على ذلك ، فان وفد بلادى يأمل في أن يقوم أعضاء الامم المتحدة بالرفض القاطع لوجود ممثلي بول بوت في الأمم المتحدة *

السيد الحمزة (اليمن الديمقراطية) : أود أولا أن أعبر عن عميق المشاعر الأخوية لوفد جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية لما ألم بالشعب الجزائرى الشقيق من جراء الكارثة التي تعرض لها والتي أثرت في نفوسنا جميعا لما احدثته من خسائر بشرية ومادية . واننا نعرب عن مشاعر التضامن الاخوي مع الشعب الجزائرى الشقيق ونرجو نقل عزائنا ومواساتنا لجميع أسر الضحايا والمتضررين .

ان القضية الاجرائية التي نقف أمامها الآن في الجمعية العامة هي في حد ذاتها قضية سياسية هامة ، اننا نؤيد التعديل المقدم بالنظر الى حقائق لا يمكن انكارها ، فنحن مثل غيرنا شعوب ودول عديدة نعتبر المجموعة الموجودة حاليا بيننا هي غير ذات وجود شرعي أو اعتراف شعبي في كمبوتشيا . ان الممثلين الحقيقيين للشعب الكمبوتشي الصديق هم من يحكمون اليوم في كمبوتشيا حيث يعتبر النظام القائم اليوم المعبر الوحيد عن مصالح الشعب الكمبوتشي بأسره ونقصد بذلك الحكومة الشرعية ، حكومة مجلس الشعب الثورى الكمبوتشي في جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تعترف بها بلادى ونقيم معها علاقات صداقة قوية . ان اولئك هم الذين ينبغي ان يكونوا بيننا لنستمع الى رأيهم ، كما انه من المؤسف حتى الآن أن يظل هذا المقعد يشغله مجموعة من ممثلي

---

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

نظام بول بوت ، الذين فرضوا ارهابا وديكتاتورية على شعبهم ، وكانت المذابح الجماعية سمة حكمهم وتسلطهم . ان ذلك أمر غير عادل ، وينبغي العمل على حرمان هذه المجموعة من ادعائها بتمثيل الشعب الكمبوتشي استجابة لارادة شعب كمبوتشيا نفسه الذى سبق له ان أسقط نظام بول بوت وأقام النظام الحالي التقدمي .

لهذا فاننا في الوقت الذى نعرب فيه عن تأييدنا للتعديل المقدم ، نؤكد مرة أخرى وقوفنا الثابت مع حق الشعب الكمبوتشي الصديق في أن يحصل مجلس الشعب الثورى - ممثله الشرعي الوحيد - على مقعده هنا في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

لقد اعترض البعض على هذا الامر في كلماتهم التي ألقيت حتى الآن ، بل وقدم بعضهم تفسيرات متناقضة تماما ، وغير واضحة ، تعتبر في جانب كبير منها تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا الشعبية ، حيث لا يحق لأحد من خارج كمبوتشيا أن يفرض ارادته على حكومة ومبادئ وسياسة اعتنقها الشعب الكمبوتشي . ان اقامة النظام السياسي الديمقراطي هي من مهمات الشعب الكمبوتشي نفسه ، وهو يفعل ذلك اليوم ، وليس من حق أحد أن يفرض شروطا على حكومة شرعية معترف بها شعبيا وعلى نطاق دولي كبير .

ان مثل هذه الشروط والاعتراضات لا تؤثر في الواقع كثيرا ، وسيأتي اليوم الذى سنسمع فيه صوت الأغلبية الساحقة من الشعب الكمبوتشي ، فتلك حقيقة لا يمكن انكارها ، ولن يستمر الحال هكذا في أن يفرض علينا الاستماع الى مجموعة من الاشخاص الذين لا يمثلون الا أنفسهم ، والمصالح الامبريالية العدوانية .

تحاول الامبريالية وعملاؤها اعاقة التمثيل الشرعي لشعب كمبوتشيا هنا ليتسنى لها تمرير مخططاتها التآمرية العدوانية ، وابقاء منطقة الهند الصينية منطقة توتر وقلق وحروب اقليمية ، وبذلك تعرقل جعلها منطقة سلام واستقرار وتعاون . ان هذا السلام والتعاون والاستقرار المنشود لا يمكن أن يتحقق الا بالمشاركة الفعالة والرسمية من قبل حكومة المجلس الثورى الشعبي الحاكم في كمبوتشيا وذلك بوجوده هنا بيننا ، وطرد مجموعة بول بوت التي لا تمثل شعب كمبوتشيا .

وختاما ، فان اليمن الديمقراطية تؤكد تبنيها للتعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5.

السيد غورينوفيتش (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يود أن يعرب عن تعازيه الخالصة لوفد جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية للكارثة الطبيعية التي حلت بجمهورية الجزائر الشقيقة ، وهو الزلزال الرهيب الذى تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والأموال . اننا نطلب من الوفد الجزائرى أن ينقل تعازينا لحكومة وشعب الجزائر ، ولأسر الضحايا .

ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مثله مثل وفود العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، يود أن يتم التوصل السريع الى حل لمشكلة التمثيل الصحيح لكمبوتشيا في الأمم المتحدة . آخذين في الاعتبار رغبة شعب كمبوتشيا الذى أطاح في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ بالنظام الدموى الاجرامي الموالي لبكين .

Digitized by UNOG Library

ان المجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ينبغي أن يمثل كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، حيث أنه هو الممثل الشرعي الوحيد لشعبها . كما أن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشرعية استنادا الى التأييد الواسع من الشعب وآخذة في الاعتبار مصالحه الحيوية تقوم حاليا باتخاذ اجراءات حيوية وفعالة في مختلف أنحاء البلاد من أجل اعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى طبيعتها . كما أن سياستها الخارجية تقوم على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وعلى الصداقة والتعاون مع الدول المجاورة ، وذلك تمشيا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

اننا لا يمكننا ، مع الأسف ، أن نفهم عدم قدرة لجنة وثائق التفويض التي من مهامها الأساسية فحص صحة الوثائق قانونا تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، والوثائق القانونية الدولية الأخرى ، على القيام بذلك ، هذه المرة بسبب الموقف المفرض لبعض الدول الأعضاء فيها ، ومن ثم فانها لم تتمكن من القيام بالمهام التي نيطت بها وتقدمت بتوصية غير منطقية تتعارض مع حقائق الموقف . ان فحوى تقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/35/484 يوضح بجلاء مبررات تلك النتائج . فمن بين الدول التسع الأعضاء في هذه اللجنة فان ثلاثا منهم بالاضافة الى من يحمون نظام بول بوت من الصين حبذوا الاعتراف بوثائق تفويض زمرة بول بوت ، بينما أدان اثنان منهم ارهاب عصابة بول بوت اينغ ساري ضد شعب كمبوتشيا . ومع ذلك ، فان ممثليه المهيمنين الصينيين لم يتمكنوا من عمل ذلك وهم يزعمون أنه في مقدورهم تلقين دول أخرى دروسا في الغزو . وأثناء انعقاد لجنة وثائق التفويض استمعنا الى وفود قالت وكررت حتى أثناء الاجتماع العام كلاما ينم عن النفاق ، فقد تقدمت بحجج تحبذ الاعتراف بوثائق التفويض الوهمية وعلى ما يبدو ، فان تلك الوفود قد تواطأت لوضع توقيع لا يمكن قراءته وختم لا يمكن التعرف عليه بالنسبة للجانب الفني لما يسمى بصحة تلك الوثائق ، بينما أشار البعض الآخر الى ما حدث قبل ذلك كما لو أن خطأ صارخا في الماضي يمكن أن يشكل أساسا لتبرير تكراره .

ومع أن هذا يبدو متناقضا ، فان أحدا من المتحدثين لم يشر الى حقيقة أن وفد كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة غير الموجودة يرأسه مجرم صدر عليه حكم الاعدام من محكمة الشعب الثورية في كمبوتشيا . وأنه مطلوب تسليمه لشعب كمبوتشيا لارتكابه جرائم الابادة طبقا للاتفاقية الخاصة بمنع جريمة الابادة والعقاب عليها .

Digitized by UNOG Library

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان وفد بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يعتقد أن الجمعية العامة ملتزمة بالاهتمام بالمحافظة على سلطة الامم المتحدة ، وان ترفض توصية لجنة وثائق التفويض فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ومن أجل ذلك فقد وفرت عددا كافيا من الحقائق الواضحة والتي لا يمكن تفنيدها ، ذكرت من قبل الكثير من ممثلي الوفود . ولا يمكن أن نعتبره امرا طبيعيا ان مجرد اشارة فريدة في الوثائق الرسمية للامم المتحدة الى اسم دولة لم تعد قائمة منذ حوالي سنتين وكان ذلك بارادة شعب كمبوتشيا . كما أن هناك موقفا آخر يعد غامضا تماما هو الاستخدام غير المحدود من جانب المجرمين الذين لا يمثلون أحدا تحت الأسم السابق للدولة لاثارة الخلاف مستخدمين في ذلك أجهزة الأمم المتحدة ، وعلى حسابها ، وهؤلاء يقومون بنشر الأكاذيب والتشهير المخزى الموجه ضد دول ذات سيادة ، وحديثهم التهكمي بالنسبة الى النجاحات التي حققها المتواطئون في الاعمال الارهابية ضد شعب كمبوتشيا . ومن فوق هذا المنبر نود ان نسأل هؤلاء الذين لا يزالون يؤيدون بطريقة مباشرة وغير مباشرة الوجود غير المشروع وغير المقبول لممثلي عصابة بول بوت اينغ ساري التي لا تمثل أحدا - لأنه في واقع الأمر لا يعلم أحد أين هم - ما هو القاسم المشترك بين أنشطتهم الحالية ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ؟

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت الحالي فانه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الافتراءات التي تم ترويجها من فوق هذا المنبر ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وأى تبرير كلامي للتوصية المقترحة من قبل لجنة وثائق التفويض فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا والموافقة عليها ، تعد تشجيعا للجرائم المستمرة التي قامت بها عصابة بول بوت ، وهي تؤدى الى تحطيم مادى ومعنوى لمصالح شعب كمبوتشيا ، وتسيء أيضا الى مصالح السلم ، ومصالح الأمم المتحدة ، وتشكل خطرا على السلم والأمن في منطقة جنوب شرق آسيا .

وعلى أساس هذه الاعتبارات فان وفد بلادى كان ضمن مقدمي تعديل مشروع القرار الذى أوصت به لجنة وثائق التفويض والوارد في الوثيقة A/35/L.5 القاضي بعدم الاعتراف بوثائق التفويض المقدمة من قبل عصابة بول بوت . واننا لمقتنعون بأن تبنى مثل هذا التعديل من شأنه أن يساعد على ايجاد حل عادل ، وأساس قوى لمشكلة تمثيل كمبوتشيا في الامم المتحدة . وكلما أمكننا انجاز ذلك في وقت مبكر كلما قلّت الاساءة الى الأمم المتحدة .

السيد رومولو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يود أن ينضم الى زملائنا في الجمعية في التعبير عن تعاطفنا العميق مع شعب وحكومة الجزائر للكارثة الكبيرة التي أصابت بلدهم . وباعتبار أن الجزائر بلد معرض للزلازل مثل بلدنا فاننا نشارك الشعب الجزائرى في مشاعره وآلامه ، واننا على استعداد لدعم التدابير التي تتخذها المنظمة الدولية للمساعدة في تخفيف آلام الشعب الجزائرى في هذه الساعة .

وللسنة الثانية فان هناك محاولة تبذل لتحدى شرعية وحق وفد احدى الدول الأعضاء في تمثيل هذه الدولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة على أساس أن هذا الوفد قد فقد حقه في شغل هذا المنصب . ولولا صدور القرار ٣٤/٢٢ في الجمعية العامة في العام الماضي فان هذه المحاولة كان من الممكن أن تبدو طبيعية ، الا أنه بسبب تجاهل هذا القرار من قبل الأطراف المعنية فان تلك المحاولة تعد بمثابة دليل صارخ على الازدراء والاحتقار الذى تبديه بعض الدول الأعضاء تجاه مقررات هذا الجهاز الموقر .

ان تلك المحاولة تعد برهانا كافيا لبيان أن تلك الدول الاعضاء تنظر الى القرار ٣٤/٢٢ على أنه غير قانوني ، ولذلك وبنفس المفهوم فان محاولة اخراج كمبوتشيا الديمقراطية من مقعدها عمل غير قانوني .

Digitized by UNOG Library

ومن الواضح أن وثائق تفويض هذه الدولة العضو صحيحة كما كان الحال في العام الماضي ، ولم يتغير شيء يدعونا الى تغيير القرار الذى اتخذناه في العام الماضي والذى يقضي بتأييد حق جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية في أن تجلس في الدورة الرابعة والثلاثين ، وفي الدورتين الطارئتين السادسة ، والسابعة والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة . ولم تقدم أية حجج مقنعة لتبرير مثل هذه الخطوة الخطيرة والتي تتمثل في طرد الممثل الشرعي لاحدى الدول الاعضاء من قبل المجتمع الدولي .

ان ذلك يرجع الى أن السبب الأساسي للصعوبات الحالية في ذلك البلد - والتي وضع القرار لحلها ما تزال قائمة . ان كمبوتشيا الديمقراطية ما تزال واقعة تحت الاحتلال غير القانوني من جانب قوات أجنبية ، وان شعبها لا يزال غير قادر على التعبير عن ارادته بصورة كاملة .

اننا ما زلنا نعتقد أنه ما لم يتمكن شعب كمبوتشيا بواسطة اتفاقية دولية من أن يعبر بحرية عن ارادته ورغبته بالنسبة الى هذا الموضوع ، وما اذا كان يود الابقاء على حكومة كمبوتشيا الديمقراطية أو تغييرها فانه ليس لنا أى حق قانوني أو اخلاقي في تغيير ممثلي هذا الشعب في الامم المتحدة . واننا نعرف جميعا أن الوفود تتغير ، ومع كل تغيير فاننا نفترض أن هذا حدث داخلي يعبر عن ارادة الشعب . أما التغيير الذى ينتج عن اعتداء خارجي يعتبر معاديا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ويعيد من جديد أيام الاستعمار ، والامبريالية . ولقد قدمت حجة اخلاقية من جانب المدافعين عن تغيير تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية ، فلنعترف للحظة بخطورة الاتهام بأن نظام بول بوت مسؤول عن الجرائم الكبرى التي ارتكبت ضد شعبه .

ومع ذلك فانه خلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة من تاريخ الامم المتحدة فانه لم يتم ابطال وثائق أية دولة عضو لأن حكومتها وجدت مذنبة بانتهاك حقوق الانسان . واذا ما كانت هذه الحجة صحيحة فما هو عدد الوفود التي سيكون لها الحق في الحضور هنا لأنها تساند تلك المبادئ السامية وهل هناك نص في ميثاق الأمم المتحدة يربط بين العضوية في هذه الهيئة وأعمال حكومته بالنسبة الى شعبها

Digitized by UNOG Library

ربما نقول بأن ذلك قصور في الميثاق يجب علاجه في المستقبل ، ان وفد الفلبين كان يحبذ في الحقيقة اجراء بعض التغييرات في الميثاق ، ولكن في الوقت الحاضر فانني لا أجد من يتحمس لاجراء تعديل في الميثاق ، وفي هذا الصدد ، والى أن يتحقق ذلك فانني لا أرى كيف يمكننا طرد وفد على أساس أن الحكومة التي يمثلها ليست طيبة تجاه شعبها ؟

ومع ذلك ، فان هناك في الحقيقة قضية اخلاقية موضع نقاش هنا ، وقد ذكرت في الميثاق ؛ انها قضية الاخلاقيات في العلاقات بين الدول . والقضية الأساسية هنا هي الاعتداء ضد دولة ، وشعب من جانب دولة أخرى ، وهي قضية أعلنت الامم المتحدة انها مختصة اختصاصا كاملا باصدار الحكم فيها واتخاذ المقررات لحلها . ان ما يعنينا هنا هو المبدأ الأساسي للاخلاقيات الدولية ، والقانون الدولي الخاص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة من قبل دولة أخرى واحترام سيادة الدول ، ووحدة أراضيها . ان الخرق الصريح لهذا المبدأ في حالة كمبوتشيا الديمقراطية هو الذى كان السبب في اصدار القرار ٣٤/٢٢ وأدى بنا الى هذه المناقشة اليوم ، والذى يستمر في تهديد السلام والاستقرار والحرية في كل منطقة جنوب شرق آسيا .

ولا يجب أن يكون هناك غموض حول خطورة هذه القضية الاخلاقية . فلا توجد أمة اليوم يمكنها أن ترتكب عدوانا ضد أمة أخرى دون أن تجر الأمم الأخرى في النزاع سواء كان ذلك عمدا أو دون قصد . ان هذا يحدث في كل مكان اليوم في آسيا والشرق الأوسط ، وافريقيا .

Digitized by UNOG Library

وفي الحالة التي أمامنا ، فان الأمر لا يتعلق فقط بدولتين متجاورتين وانما يتعلق أيضا بدول مجاورة أخرى في رابطة دول جنوب شرقي آسيا وهي خمس دول في آسيا تمثل ٢٥٠ مليون نسمة ، بدولة الصين وبالدولتين العظميين . وهناك نذير بأن العدوان ضد كمبوتشيا ليس حادثا معزولا ، وانما هو كما يقول البعض خطوة أولى في مؤامرة أوسع سوف تؤدى الى احلال الاستعمار القديم بصورة جديدة ، فيها تجد الدول الصغيرة والضعيفة نفسها مرغمة على أن تلعب دور اللعبة أو الأداة ، وبالتالي تصبح ضحية لصراعات القوى العالمية .

وفي هذا الاطار الأشمل ، يجب أن يبحث هذا الموضوع لمعرفة طبيعة السياسة . ولا يمكن أن ننكر أن هناك اعتبارات انسانية ، كما لا ينبغي أن نبالغ في قيمتها ، وستكون هناك مناسبة أخرى يمكننا فيها أن نبحث هذه الاعتبارات الانسانية كما حدث في الماضي . فاذا كانت الاعتبارات الانسانية مرتبطة ارتباطا لا انفصام معه بالاعتبارات السياسية ، فانه من الصحيح أيضا أن المشاكل الانسانية لكمبوتشيا لا يمكن التخفيف منها حتى تحل المسائل الاقتصادية حلا مرضيا .

ان الذين يصرون في جدالهم على أن نظام انغ سامرين هو الحكومة " الشرعية " لكمبوتشيا ، يحاولون تبرير التدخل في شؤون دول أخرى على أسس انسانية . ان جدلهم الأساسي هو أن الحكومة التي كان يرأسها سابقا بول بوت لم تكن انسانية ، وانها ارتكبت جريمة ابادة الجنس . وعلى هذا الأساس ، فانهم يقولون ان عدم التدخل هنا يعتبر عارا وخيانة ولذلك فان لهم الحق في التدخل في شؤون كمبوتشيا ، وأن يطردوا بالعنف حكومتها باستخدام قوات أجنبية وان يقيموا نظاما عميلا مكانها . ان مثل هذا النظام من وجهة نظرهم ، يصبح مشروعا .

ونحن لا يمكننا أن نقبل ذلك . اننا كدولة صغيرة وضعيفة واجهت غزوات عديدة في تاريخها وفرضت علينا تجربة النظم العميلة من قبل الغزاة ، لا يمكن أن نقبل أن يعيد التاريخ نفسه . وحتى اذا كان هذا النظام العميل يحمل قناع الرحمة ، فانه لن يكون شرعيا ما لم يقبله الشعب نفسه بارادته الكاملة ، ولم يحدث هذا حتى الآن في حالة نظام انغ سامرين . اننا نصر على أن يمنح شعب كمبوتشيا الفرصة للتعبير عن رأيه بحرية ، ودون ارهاب من تواجد ٢٠٠٠٠ جندى اجنبي ، فيما اذا كان يقبل وجود هذا النظام ، او نظاما غيره يختاره بارادته .

Digitized by UNOG Library

ان الحجة الأخلاقية اذن ، ليس لها أى أساس ، فتجاوزات نظام بول بوت كانت معروفة للعالم كله . ان فييت نام أخفقت في معرفة ذلك . ولكنها في تلك اللحظة ذاتها كانت تهنئ نظام بول بوت على " نجاحه الضخم " و " انجازاته الكبيرة " . وقبل ثلاثة شهور من غزو فييت نام لكمبوتشيا في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، فان ثلاث دول اشتراكية في هيئة الامم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف من بينها الاتحاد السوفياتي قد صوّتت ضد قرار يدعو الى التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في كمبوديا . فلماذا لم تكن الدول الاشتراكية مهتمة بانتهاكات حقوق الانسان في كمبوتشيا ؟ ثم بعد ذلك ، لماذا رأت فييت نام انه من المناسب ان ترسل قواتها عبر الحدود الى كمبوتشيا ؟ هل كان ذلك بسبب انتهاكات حقوق الانسان ؟ بالقطع لا ، ومن الواضح ان السبب كان غير ذلك .

ويبدو ان نظام بول بوت ، قد فقد تأييد فييت نام لانه لم يوقع معها معاهدة تسمح بوجود قوات فييتنامية داخل كمبوتشيا . ولقد أصبح ذلك واضحا عندما حدث في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وبعد الغزو ، أن رفض نظام انغ سامرين التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون مع فييت نام تسمح لها بابقاء قواتها داخل كمبوتشيا ، حيثيوجد حتى الآن ٢٠٠٠٠٠ من القوات الفييتنامية .

لقد استخدمت هنا اليوم حجة لتبرير عدوان فييت نام ، وهي ان الفييتناميين قد " دعوا " من قبل شعب كمبوتشيا للتدخل والاطاحة بنظام بول بوت وبالتالي ادخال ٢٠٠٠٠٠ من القوات الفييتنامية الى كمبوتشيا . وكما نعرف جميعا ، في حالة أخرى شهيرة في آسيا ، فان بول بوت نفسه كرئيس للحكومة الوحيدة القائمة ، لا يمكن أن يكون هو الذى " دعا " الفييتناميين الى الدخول والاطاحة به . ان الغزو الفييتنامي بدأ في ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ لم يكن انغ سامرين قد قدم الى العالم باعتباره " محرر " كمبوتشيا ورئيس الحكومة " الشرعية " لكمبوتشيا .

واذا كنا سنصدق هذه الحجة واذا ما اعترفنا بأن أية دولة تبرر تدخلها في شؤون دولة أخرى وقلب حكومتها بدعوى أنها دعيت لفعل ذلك من قبل شعب تلك الدولة ، فانه لن تكون هناك دولة في هذه الجمعية أو نظام ما يشعر بأنه في مأمن .

وهناك حجة أخرى استخدمت هنا ، وهي ان غزو كمبوتشيا كان ضروريا من أجل انقاذ جنوب شرقي آسيا مما يسمى بالتهديد الصيني ، وهذه أيضا حجة متحيزة . وكما قال احد المراقبين من

Digitized by UNOG Library

دولة عضو في رابطة جنوب شرقي آسيا ، فان " الطريقة التي يتبعها الفييتناميون لانقاذ جنوب شرقي آسيا من التهديد الصيني تزعجنا جميعا " . فعندما دخلت القوات الفييتنامية تايلند في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ونشرت الموت والدمار في تايلند ، فان نفس المراقب علق على الموقف قائلا " ان الفييتناميين ينوون محاربة التهديد الصيني في أى مكان باستثناء أرض الصين ذاتها " .

فلنذكر اذن ان فييت نام نفسها قد اعترضت بشدة ، اثناء الحرب الفييتنامية على الحجة بأن الحرب كانت تجرى لانقاذ جنوب شرقي آسيا من التهديد الصيني والسوفياتي وقالت ان هذا القول هو مجرد ستار لمؤامرة استعمارية . وخلال تلك الحرب فان فييت نام كانت لها علاقات أخوية قوية مع الصين ، وكانت تتلقى منها مساعدات كبيرة وتعبر عن شكرها الابدى لهذه المساعدات . فما الذى تقوله فييت نام اليوم ؟ " ان بليون صيني سيكونون على حدود فييت نام الى الأبد " . ان وزير خارجية فييت نام في ٣٠ ايار/مايو قد ربط وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا بما يسمى بالتهديد الصيني . ولما كانت الصين وفييت نام ستبقيان الى الابد جارتين ، فان ذلك يعني ان القوات الفييتنامية ستبقى في كمبوتشيا الى الأبد .

اما فيما يتعلق بالحجة التي سمعتها اليوم هنا ، والتي تقول اننا في البلدان المعنية في رابطة دول جنوب شرقي آسيا وفي آسيا نرغب في أن نفرض مرة أخرى نظام ابادة الجنس البشرى الذى يرأسه بول بوت ، فدعونا نوضح الحقائق للتاريخ . انه مما يدعو الى السخرية العميقة القول ، باننا رغبنا في فرض نظام بول بوت على الشعب الكمبوتشي . ان هذا مجرد لغو . فالذين يوجهون الينا هذا الاتهام هم نفسهم الذين اتهمونا بالعدوان عندما كنا نحاول أن نساعد بعض الانظمة في جنوب شرقي آسيا حتى لا تقع كما كان الامر حقيقة ، ضحية للموجة الجديدة من الاستعمار التي تهددنا الآن في الواقع من جديد .

ولنكن واضحين ، فلم تكن لدينا رغبة في فرض نظام بول بوت على الشعب في كمبوتشيا ، وليست لدينا اليوم رغبة لفرض نظام بول بوت على هذا الشعب . ولكن هذا ، بالنسبة الينا ، موضوع هامشي ، في النقطة التي نناقشها اليوم . ان رغبات شعب كمبوتشيا ذات أهمية بالنسبة الينا وبالنسبة الى المجتمع الدولي كله . فاذا كان شعب كمبوتشيا ، باختياره ودون تدخل خارجي ، يختار بول بوت أو انخ سامرين أو أى مجموعة من القادة ، فاننا سوف نقبل قراره ونساعد تلك الحكومة . ومن خلالها نساعد شعب كمبوتشيا ، في اعادة بناء حياته ودولته .

Digitized by UNOG Library

فلنكن واضحين تماما بشأن هذه المسألة ، فنحن ليست لدينا أية رغبة في أن نطيل ولو ليوم واحد من معاناة الشعب الكمبوتشي بمداومة مناقشة ماهي الحكومة الشرعية التي تمثل هذا الشعب. واذا ماكان هناك احتمال لحل هذه المشكلة بمايرضي شعب كمبوتشيا ، فاننا رابطة شعوب جنوب غرب آسيا وهؤلاء الذين يشعرون بقوة تجاه هذا الأمر ، سوف نساعد بكل مانملك في تحقيق مثل هذا الحل . وفيما يتعلق بالجوانب الانسانية التي لاتزال قائمة ، فان هناك طرقا مختلفة لمعالجة المشكلة . ولن يدخر المجتمع الدولي وسعا لمعالجة هذه المشكلة قبل التوصل لحل سياسي لأن هناك أشخاصا يعانون من الجوع ويتهددهم القتل . واننا لعلى اقتناع بأن المشكلة الانسانية سوف تتجدد مرة أخرى ، وسوف تتحدى أى حل طالما أن الحل السياسي الذى عرضته الجمعية العامة مازال يخضع للتحدى والعداء من جانب الأطراف المعنية . وباعتبارنا دولة مضيفة للاجئين من هذا الاقليم الحزين ، فاننا نتشكك في قيمة الحل السياسي الذى يعرض بديلا عن قرار الأمم المتحدة وفي التطورات التي يحتمل أن يشهدها شعب كمبوتشيا بموجب هذا الحل .

وقبل كل شيء ، فاننا لسنا على استعداد للتضحية بمبادئ عدم التدخل واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول من اجل اشارات مشكوك في قيمتها لحقوق الانسان في كمبوتشيا . واذا مافعلنا ذلك ، فربما نحرك سلسلة من الأحداث الوخيمة التي تجعلنا نصبح في يوم من الأيام نحن الدول الصغيرة والضعيفة ، مسلوبين من حق العيش الا في ظروف الاستعباد والخضوع . ان التخلي عن هذا النضال سوف يكون عارا وخيانة لهؤلاء ، الذين عندما انضموا الى الأمم المتحدة كانوا يتطلعون الى مثل الحرية والمساواة والاستقلال دون أى اجبار أو أية مساومة .

اننا نشهد الآن منظرا مؤسفا لبلد وقع ضحية الفقر وتدمره الحرب ، ويعاني شعبه من الجوع والمرض والكارثة التي تسببت فيها قوى العقائد المدفوعة من الخارج ، ولا يستطيع التعبير عن نفسه بحرية ، ذلك لأن هناك أكثر من ٢٠٠٠٠٠ من الجنود الأجانب على أرض يضاعفون من مشاكل بؤسه وخضوعه . ان هذا يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة وتحديا للقرار الذى اتخذناه في العام الماضي والذى يقضي بان نحترم الميثاق وأن ننقذ شعب كمبوتشيا من أعماق اليأس . وباسم اللياقة وباسم الحضارة ذاتها ، فلنقف جميعا متضامنين في حزمنا على ألا نسمح

Digitized by UNOG Library

بزيادة تعميق مأساة شعب كمبوتشيا . فلندافع في هذه القاعة عن حق ذلك الشعب في أن يعيش وأن يموت في سلام وحرية وكرامة .

وفي التحليل الأخير، فان القضية الحقيقية هي ميثاق الامم المتحدة ، وليست هناك أية قضية أخرى . وهناك نقطة فنية ، فعندما نبحث ذلك بوضوح سوف نجد أن هناك انتهاكا لمبادئ الميثاق ، ومن ثم هناك انتهاك للأساس الذى تقوم عليه المنظمة العالمية . ان النضال هو بين القوة الجسدية المجردة وبين ميثاقنا ، بين الدبابات والطائرات وأسلحة ابادة الشعب بواسطة التجويع البطيء وبين المبادئ التي تحيا وتعطي قوة للأمم المتحدة .

انني أقول ،انه بالدفاع عن حق كمبوتشيا الديمقراطية في مقعدها في هذه المنظمة ، فاننا نكون قد حمينا الأمم المتحدة من تلك الأعمال التي تعتبر تحديا للمنظمة وتدميرا للميثاق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد استمعنا للمتحدث الأخير في المناقشة.

وسوف تكون الكلمات الآن قاصرة على تعليل التصويت . وأود أن أذكر السادة الأعضاء بأنه اعمالا للمقرر ٣٤/٤٠١ فان تعليل التصويت محدد بعشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعلل تصويتي قبل التصويت ، أود أن أعرب عن مشاعر تعاطف حكومة وشعب استراليا مع حكومة وشعب الجزائر، ومع أسر الضحايا نتيجة لهذه الكارثة الطبيعية التي وقعت أخيرا في مدينة الأصنام .

ان الوظيفة الاساسية للجنة وثائق التفويض ، هي معرفة ما اذا كانت الوثائق المقدمة من قبل الممثلين قد قدمت بالشكل الصحيح وما اذا كانت قد وقعت بالطريقة المناسبة اعمالا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

ان مهمة لجنة وثائق التفويض ، هي مهمة اجرائية فقط . وفي مثل هذه الظروف ، فليس من الملائم أو من الجيد بالنسبة للجنة أن تأخذ في الحسبان اعتبارات سياسية عند اعدادها لتقريرها . ولم يقدم أى دليل - وأكرر لم يقدم أى دليل - يدعم القول بان الوثائق التي قدمت من قبل كمبوتشيا الديمقراطية ليست بالصورة الملائمة . ولهذا يرى وفد بلادى أنه طبقا للاجراءات التي جرى العمل بها في نطاق الأمم المتحدة ،فان وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ،يجب أن تقبل في نطاق التقرير الذى قدم من قبل لجنة وثائق التفويض .

Digitized by UNOG Library

السيد شارلي (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أعرب عن التعاطف العميق لوفد بلادى ولحكومة وشعب هايتي للشعب الجزائرى بمناسبة كارثة الزلزال التي ألمت به والتي أدت الى تدمير مدينة الأصنام، مما ترتب عليه وقوع الآلاف من الضحايا ، وانني أعبر للوفد الجزائرى هنا عن تضامننا التام معه .

وليست هذه هي أول مرة نتشكك فيها في صلاحيات وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية وآخر مظهر لهذا التشكيك هو مشروع التعديل A/35/L.5 ، بيد أن حقوق هذه الحكومة قد تم الاعتراف بها بصفة دائمة. وهكذا فانه في الدورات السابقة للجمعية العامة فان وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية قد تم قبولها ، ومن هنا فليس هناك من سبب يدعو الى الاعتراض اليوم على اعتماد مثل هذا القرار . وفي نظر وفد بلادى فان التعديل المقدم بالنسبة لمشروع القرار المعروض من قبل لجنة وثائق تفويض الممثلين ، هو تعديل يجب رفضه ، لأن قبوله يعني أن نترك مقعد كمبوتشيا الديمقراطية شاغرا ، وهذا أمر سوف يجبر الأمم المتحدة على أن تصدر رأيها في أمر لا يخص الا شعب كمبوتشيا ، وهو صاحب الصلاحية في تقرير مصيره ومستقبله .

حقا ان العديد من الوفود تتهم حكومة كمبوتشيا بانها أقامت نظاما من الارهاب ، ولكن هل هذا يبرر التدخل الأجنبي ؟ هل يحق لدولة عضو بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق أن تلجأ الى استخدام القوة ضد وحدة التراب الوطني او الاستقلال السياسي لدولة أخرى ؟ هل لدى الأمم المتحدة الصلاحية في أن تصدر حكما فيما يتعلق بنوع السياسة التي تنتهجها دولة ما ؟ وحتى لو كانت هناك انتهاكات لحقوق الانسان من جانب حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، فمع ذلك لا يحق للجنة وثائق التفويض ان تصدر حكما بشأن صلاحية تفويض هذا الوفد .

ان الرد على هذه الأسئلة يبين الأسباب التي تجعل وفد بلادى يرفض قبول مشروع التعديل الذى يتعين على الجمعية ان تصدر رأيها بشأنه .

Digitized by UNOG Library

السيد كيرجين (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : أود — في البداية — أن أضم صوت وفد بلادي الى المشاعر التي أعربت عنها الوفود السابقة والخاصة بتقديم خالص تعازينا وتعاطفنا مع حكومة وشعب الجزائر للكارثة التي لحقت بتلك الدولة .

ان وفد كندا يود أن يكون مفهوما تماما وواضحا السبب الذي من أجله سوف نصوّت ضد التعديل المقترح على تقرير لجنة وثائق التفويض .

ان هذا التعديل اذا ما اعتمد فسوف يحرم ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية من مقعدهم في هذه الجمعية . ومن جهة أخرى ، فان تمثيل أي عضو في الجمعية العامة لا يعتبر تأييدا أو مساندة لأعمال أو سياسة ذلك العضو .

ان تأييد كندا لاعتماد أوراق ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية ينبغي ألاّ يفهم على انه مساندة أو تأييد لسياسة مثل هذه الحكومة . لقد انتقدت كندا — في مناسبات عديدة — وندّدت بالتجاهل البشع لحقوق الانسان من قبل ذلك النظام . ولكننا لا نستطيع أن نقبل أية مناورة ترمي الى الاعتراف بممثلين لنظام ما ، سيطر على الحكم عن طريق القوات المسلحة لدولة مجاورة .

لذلك ، فان كندا سوف تعترض على ذلك التعديل المقترح . ونحن واثقون من أن هذه الجمعية سوف تتبنى أية خطة تهدف الى خلع عضو من الأمم المتحدة . اذن ، سوف تصوّت كندا مؤيدة تقرير لجنة وثائق التفويض كما قدم الى الجمعية العامة .

السيد جيلونيكس (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : بعد هذا النقاش المثير ، فان حكومتي تشعر بضرورة أن توضح موقف جمهورية المانيا الاتحادية ، ليس فقط من خلال تصويتها وانما أيضا من خلال تعليل هذا التصويت ، فيما يتعلق بوثائق تفويض ممثلي جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية .

ان سياسة المانيا الاتحادية في الأمم المتحدة موجهة نحو الالتزام الصارم بأحكام الميثاق . ان أية محاولة تهدف الى تجاوز مهام لجنة وثائق التفويض ، الى أكثر من مجرد حقها في النظر في الشكل المناسب لوثائق التفويض المقدمة من أية بلد ، لا تتمشى مع المادة الثانية من الميثاق . ومن ثم ، فان النظام الداخلي للجمعية العامة لا يمنح هذه اللجنة أية صلاحيات أخرى .

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية العامة ، في الدورة الثالثة والثلاثين ، لم تر ما يدعو الى رفض وثائق التفويض المقدمة من كمبوتشيا الديمقراطية . ان السبب الوحيد للطعن في هذه الوثائق في العام الماضي ، ومرة أخرى هذا العام ، راجع الى التدخل المسلح من قبل فييت نام وخلع النظام السابق وارساء نظام جديد في بنوم بنه .

واذا ما قررت الجمعية العامة عدم الاعتراف بوثائق التفويض من كمبوتشيا الديمقراطية ، فان ذلك سوف يكون ذروة الاعتراف بالعدوان والمساعدة المعتدى على جني ثمار انتهاكه للميثاق . ان مثل هذا القرار سوف يكون بمثابة لطمة قوية موجهة الى مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وهو ما يعتبر مبدأ بالغ الأهمية لبلادى .

ولكي أكون واضحا تماما ، فانني أود أن أؤكد اننا لا نتحالف أبدا مع النظام البشع لبول بوت . ان سجله الحافل بأبشع أنواع العنف معروف لكم جميعا . اننا ندين انتهاكات حقوق الانسان التي اقترفها نظام بول بوت ، بصورة متشددة كما فعلنا في الماضي . الا أننا لا نعترف بالانتهاك الصارخ للقانون الدولي من قبل نظام فييت نام وعدوانه ضد كمبوتشيا .

ان اعترافنا بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية لا يعني اننا نوافق على الوضع في ذلك البلد . ان الوضع هناك يتطلب أن تسرع الأمم المتحدة في العمل من أجل ايجاد حل سياسي شامل وعاجل يمكّن شعب كمبوتشيا من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير وأن يبعث بوفد له في الامم المتحدة ، يعترف به ويحترم من قبل جميع الدول .

ان الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد تقدمت باقتراح في هذا الصدد . ان وفد بلادى يعرب عن تضامنه مع جهودها في هذا الشأن . ولن يكون من المناسب أن نجد حلا لمسألة كمبوتشيا عن طريق قبول نتائج العدوان . وذلك هو السبب الذى أدى بنا الى رفض التعديل المطروح علينا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، سوف تتخذ الجمعية العامة مقررا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٨ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/35/484).

Digitized by UNOG Library

وطبقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي المؤقت ، فانني سوف أطرح للتصويت أولا التعديـــل الوارد في الوثيقة (A/35/L.5) وفي هذا الشأن فقد طلب مني أن أحيط الجمعية العامة علما بـــأن بلغاريا قد انضمت الى مقدمي هذا التعديل .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجـــل .

المؤيـــدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، بنن ، بلغاريا ، جمهوريـــــة بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبـــــا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطيـــــة الألمانية ، غرينادا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هنغاريـــــا ، الهنـــد ، جامايكا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبيـــة ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بنما ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المعارضون : الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديـــش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، كندا ، شيلي ، الصين ، كولومبيـــا ، جزر القمـــر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهوريـــــة الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، غابـــون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، هايـــتي ، هندوراس ، اندونيسيا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبريـــا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبـــال ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيـــا الجديـــدة ، باراغواي ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، تايلند ، توغو ، تركيا ، المملكـــة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير .

Digitized by UNOG Library

الممتنعون : النمسا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بوروندى ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، فنلندا ، فرنسا ، غانا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ساحل العاج ، لبنان ، مالي ، المكسيك ، هولندا ، النرويج ، بيرو ، رواندا ، ساموا ، سيراليون ، اسبانيا ، سورينام ، السويد ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوى .

رفض التعديل بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٣٥ وامتناع ٣٢ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن ، سوف تتخذ الجمعية العامة الآن مقررا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٨ من الوثيقة A/35/484 آخذين في الاعتبار وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود ، بما فيها وجهات النظر الواردة في وثيقة الجمعية العامة التي وزعت على الدول الأعضاء . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا ؟

أعتمد مشروع القرار (قرار رقم ٣٥/٤)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أدعو الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد بيترز (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : ان لكسمبرغ ، وفقا لوجهات نظرها الديمقراطية ، تؤيد دائما القرارات الصادرة عن لجنة وثائق التفويض بمجرد اتخاذها وفقا للنظام الداخلي ، وهذه القرارات تقتصر على مجرد فحص هذه الوثائق وليست لها اية علاقة بشرعية الحكومة المعنية .

ان التعديل المقترح علينا في الوثيقة A/35/L.5 لا يتفق وهذه المعايير . وعليه ، فاننا قد صوتنا ضده . وهذا لا يؤثر اطلاقا على موقفنا بالنسبة لجوهر القضايا التي نتناولها ، وهذا هو السبب في اننا نعارض بقوة أى غزو مسلح واقامة الغازى لنظام عميل منتهكا بذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . واننا نشعر بنفس الاشمئزاز لأى نظام يظهر تعصبا في أيديولوجيته ويمارس ابادة جماعية حقيقية ، وان تصويتنا اليوم لا دخل له بالموافقة أو غير الموافقة على سياسات حكومة كمبوتشيا الديمقراطية .

السيد ماك هنري (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : كما أعلنت سابقا ، فان الولايات المتحدة قد أيدت ، لأسباب فنية ، قبول وثائق تفويض ممثل سلطات كمبوتشيا الديمقراطية . وعندما لا يكون هناك ادعاء ، فان الجمعية العامة يجب عليها أن تحتفظ بمقعد ممثل حكومة سبق قبول وثائق تفويضه في الجمعية العامة السابقة ، وليس هناك ادعاء بالنسبة لمقعد كمبوتشيا . لقد أقامت فييت نام نظام هنغ سامرين عن طريق الغزو العسكرى لكمبوتشيا ولا يزال باقيا في السلطة بقوة احتلال فييتنامي قوامها حوالي ٢٠٠٠٠٠ جندى . ان مثل هذا الغزو والاحتلال يعتبر انتهاكا مباشرا لميثاق الامم المتحدة ولقرار الجمعية العامة ٢٢/٣٤ ، الذى دعا الى انسحاب جميع القوات الاجنبية وانهاء التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

والخلاصة ، هي أن نظام هنغ سامرين لا يمثل ادعاء مؤيدا من قبل معظم حكومات المنطقة التي تعنيها المشكلة بطريق مباشر . ان موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمسألة الفنية الخاصة بوثائق التفويض لا يتضمن اعتراف حكومة الولايات المتحدة بنظام كمبوتشيا الديمقراطية ، ولا يتضمن تأييدا لذلك النظام ، ولا يتضمن الموافقة على ممارساته الشائنة ، بل على العكس من ذلك فاننا

Digitized by UNOG Library

ندين دون لبس الانتهاكات الوحشية لحقوق الانسان التي تمت في ظل نظام بول بوت . وعلى خلاف بعض الحكومات التي تهتم الآن بحقوق الانسان بعد غزو فييت نام ، فان الولايات المتحدة قد تحدثت ضد هذه الاساءات في مجلس الأمن وفي لجنة حقوق الانسان وفي الجمعية العامة قبل وبعد الغزو . ان النظام الذي يسعى الآن الى الاحلال محل كمبوتشيا الديمقراطية كممثل لكمبوتشيا يخضع أيضا للاستنكار . لقد أقيم هذا النظام واعتمد في البقاء على القوات العسكرية لفييت نام ، التي يعتبر غزوها واحتلالها لكمبوتشيا انتهاكا للمبادئ المعترف بها دوليا ، كما أن فييت نام لم تظهر أية رغبة للتفاوض بشأن انسحاب قواتها .

وفي الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، ووفق على قرار أدى الى أساس معقول لايجاد حل لمشكلات النزاع والمجاعة في كمبوتشيا . واننا نأمل في أن هذا القرار ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2 وأيضا الحلول الاضافية التي يمكن أن تقترحها الجمعية العامة ، سوف يقبلها وينفذها جميع الاطراف المعنية . وبهذه الطريقة يمكن ايجاد حكومة مستقلة حقا وممثلة لكمبوتشيا . متحررة من التدخل الخارجي ومن ضغط قوات الاحتلال الأجنبية ، وتعمل في سلم مع جيرانها وتمثل تطلعات شعب كمبوتشيا واحترام حقوقه الانسانية .

السيد كاستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : انني اذ أعلل تصويت النمسا بشأن تعديل القرار المقدم في الوثيقة A/35/L.5 ، فانني أود ان أكرر بايجاز الموقف الأساسي للنمسا بشأن مسألة تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية .

ان احترام المبادئ الأساسية لحقوق الانسان دون قيد أو شرط ، هو حجر من أحجار الزاوية التي تقوم عليها سياسة النمسا الداخلية والخارجية . ولذلك فاننا قمنا دائما بادانة ممارسات نظام بول بوت - اينغ ساري التي وصلت انتهاكاته لحقوق الانسان الى أبعاد الابادة الجماعية ، وهي أمور غير مقبولة تماما . ان التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وتغيير نظام سياسي مهما بلغ احتقاره ، عن طريق القوة العسكرية من الخارج ، يبدو لنا أيضا غير مقبول ويجب أن يدان بنفس القوة . ان هذا التدخل الذي أدى الى قيام حكومة هنغ سامرين ، يمثل انتهاكا لوحدة الأراضي والسيادة السياسية لكمبوتشيا ، كما أنه يعتبر نقضا صارخا لحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالوضع المخرّب في ذلك البلد ، فاننا مدركون تماما للآلام الانسانية والتضحيات البالغة التي فرضت على شعب له تقاليد نبيلة وهو يواجه اليوم خطر الانقراض نتيجة للاضطهاد والمجاعة والمرض . ان الهدف الأول والأساسي للنمسا هو تخفيف المعاناة وتقديم المساعدة الانسانية لكمبوتشيا ، حتى نسمح لها بأن تضمن وحدة أراضيها وسيادتها ضد أى نفوذ أجنبي .

ان هذا هو الموقف الذى اتخذته النمسا في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، عندما طرحت لأول مرة مسألة تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية ، وهذا الموقف لم يتغير ، وبالتالي فان النمسا قد امتنعت عند التصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5.

السيد شلدوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : خلال مناقشة اليوم بشأن تقرير لجنة وثائق التفويض وبخصوص التعديل المعروض على هذا التقرير والوارد في الوثيقة A/35/L.5 ، فان وفود جمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جميعها قد أظهرت مواقفها المبدئية وعارضت بكل اصرار وثائق التفويض المزعومة للمجرمين الذين لا يمثلون أى أحد وهم تابعون لعصابة بول بوت ـ اينغ ساري الدموية المثيرة للاستياء .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة للقرار الخاص بتقرير لجنة وثائق التفويض ككل ، فان الوفود التي ذكرتها لم تعارض اعتماد هذا التقرير ، فيما يتعلق بوثائق تفويض العديد من الوفود الممثلة في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ومع ذلك ، وبالنسبة الى الوفود التي ذكرتها والتي يتحدث باسمها وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، فان اعتماد تقرير لجنة وثائق التفويض لا يعني بأية حال من الأحوال ، واكرر بأية حال من الأحوال ، اننا نوافق على وثائق التفويض المتعلقة " بكمبوتشيا الديمقراطية المزعومة " . اننا لعلى قناعة تامة بأن الوقت الذى ستمثل فيه كمبوتشيا الشعبية في الأمم المتحدة لن يكون بعيدا ، وذلك من قبل الممثل الشرعي الوحيد لشعبها وهو المجلس الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

السيد كتابوديس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد اليونان قد صوّت ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 الذى يهدف الى استبعاد وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية التي أقرتها لجنة وثائق التفويض ، وبهذا فان وفدى كان مدفوعا بالرغبة في تأكيد عدم حرمان أى دولة عضو من حق المشاركة في عمل منظمتنا . كما كنا كذلك منطقيين في ممارستنا لاعتماد تقرير لجنة وثائق التفويض وهي الجهاز المختص بفحص صلاحية وثائق التفويض التي قدمت طبقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي .

واذ أقول ذلك ، فانني أود أن اكرر ادانتنا لكل أعمال القهر والعنف التي ارتكبت ضد شعب كمبوتشيا في السنوات الأخيرة ، بما في ذلك السياسة الوحشية لادارة بول بوت . والى جانب ذلك ، سوف تتاح لنا الفرصة لكي نعلن عن وجهات نظر وفدنا بالنسبة للجوانب السياسية لمشكلة كمبوتشيا عندما يطرح البند ٢٢ من جدول الأعمال أمام الجمعية العامة لبحثه .

السيد ثنبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف السويد بشأن وثائق تفويض كمبوتشيا ظل كما هو ولم يتغير . وفي مثل هذه الظروف فاننا نعتبر ان أى حكومة يمكنها أن تدعي تمثيل كمبوتشيا . انا امتناعنا عن التصويت على التعديل المقترح والوارد في الوثيقة A/35/L.5 ، وحقيقة انضمامنا الى التوافق العام في الآراء حول تقرير لجنة وثائق التفويض ، لابد ان يرى في هذا الضوء .

Digitized by UNOG Library

السيد هلسكوف (الدانمرك) (الكلمة بالانكليزية) : أود باختصار أن أعلل تصويت الوفد الدانمركي على القرار الذى تم اعتماده الآن . ففي الظروف الحالية . فان حكومتي كانت تفضل صراحة حلا محايدا للمشكلة . ولكن لمبادئ قانونية وأسباب اجرائية ، فاننا صوّتنا ضد التعديل الذى كان سيترك مقعد كمبوتشيا خاليا . وأود أن اؤكد أن انضمامنا الى الاتفاق العام في الرأى بشأن القرار الذى تم اعتماده ، لا يجب أن يؤخذ على انه تعبير عن تأييدنا لأى من الحكومتين اللتين تدعيان تمثيل كمبوتشيا .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان اكوادور تود أن تعرب عن أعمق تعازيها ومشاعر تضامنها مع شعب وحكومة الجزائر التي اصابتها كارثة رهيبة والتي نعلم جيدا آثارها الوخيمة . واننا لعلى ثقة من أن الشعب الجزائرى ، بالتعاون الدولي سوف يتغلب على جميع الصعوبات الناجمة عن الزلزال .

ان وفد اكوادور قد صوّت في صالح اعتماد التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/35/484 ، كما فعل ذلك في العام الماضي حول نفس الموضوع وان وفدى لا يوافق على ادخال أية تعديلات على تقرير تلك اللجنة للأسباب الاتية :

أولا ، ان مسألة التحقق من أوراق الاعتماد هي مسألة رسمية يجب ان نقصر جهودنا في شأنها على الوفاء بالشروط التي وضعتها الجمعية العامة في نظامها الداخلي ، للتحقق من أن أوراق تفويض دولة عضو جاءت صحيحة .

ثانيا ، ان تصويت اكوادور لا يعني بالتأكيد اننا نتغاضى مع انتهاكات حقوق الانسان من قبل أى نظام بما في ذلك بول بوت ، بل على العكس من ذلك ، فان اكوادور في هذا الوقت تعيد تأكيد احترامها الكامل لحقوق الانسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كأساس لقواعد السلوك بين الدول . هذا التأكيد أعرب عنه الرئيس الدستورى لاكوادور خايميه رولدوس في الاعلان الذى وقّعه مع ستة آخرين من رؤساء الدول أو ممثلي رؤساء الدول أو الحكومات في ريوباما في ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام ونظرا لأهميته القصوى ، فقد وزّع كوثيقة للجمعية العامة في الوثيقة A/C.3/53/4 في السابع من تشرين الأول/اكتوبر . وقد ذكر في هذا الاعلان ان الدفاع عن حقوق الانسان هو

Digitized by UNOG Library

" التزام دولي يقع على كاهل الدول ، وبأن القيام بعمل مشترك للدفاع عن تلك الحقوق لا يمثل لذلك ، انتهاكا لمبدأ عدم التدخل " .

ثالثا ، وفي نفس الوقت ، فان وفد اكوادور لا يستطيع أن يوافق على أى تدبير يعطي طابعا قانونيا لأوضاع نتجت عن وجود قوات اجنبية غزت اراضي دولة أخرى ، كبديل عن التعبير الحر عن ارادة شعبها . وعندما تنسحب القوات الاجنبية ، وعندما يسمح لمواطني هذا البلد أن يقرروا مصيرهم عن طريق انتخابات ديمقراطية وحرة تماما تحت اشراف الأمم المتحدة ، في هذا الوقت فقط يمكن للمجتمع الدولي أن يعترف بالمقررات التي اعتمدت بصورة صريحة من قبل نفس ذلك الشعب .

السير انتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان كون وفدى قد صوّت ضد التعديل المقترح على التقرير ، فان هذا لا يعني أن حكومتي تؤيد السلطات التي أصدرت وثائق التفويض هذه أو أنها تتعامل معها كحكومة . ان رأى حكومتي بالنسبة للموقف في كمبوتشيا سوف يعلن خلال مناقشة هذا البند من جدول الأعمال . ولكن في هذه المرحلة أود أن أوضح ببساطة أن تصويتنا اليوم كان لأسباب أبعد من ذلك ، فنحن لا نعتزم المساهمة في اعادة أقامة سلطات نظام بول بوت ، ولا نتمنى أن يحدث هذا مرة أخرى .

Digitized by UNOG Library

السيد الفارد (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت الخاص بالتعديل المتعلق بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية للأسباب التالية :

ان الحكومة النرويجية والرأى العام في النرويج ، قد أعربا عن معارضتهما القوية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ارتكبها نظام بول بوت في كمبوتشيا ، ولقد تعززت هذه المشاعر والأحاسيس على مر السنة الماضية .

ان كمبوتشيا لا تزال تعاني من النزاع المسلح والتدخل الأجنبي ، في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ولقد رفضت الحكومة النرويجية بوضوح هذا التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأى بلد آخر مستقل . ولقد أصبح حتميا الآن أن نرسي الأساس للتسوية السلمية التي تسمح لشعب كمبوتشيا بأن ينتخب بحرية حكومته ، بعيدا عن أى تدخل خارجي .

ان حكومة بلادى ترى انه وفقا للظروف الراهنة ، فلا يمكن أن يقال على أى من النظامين الموجودين انه يمكن أن يمثل شعب كمبوتشيا تمثيلا فعليا .

وفي الختام ، أود ان أؤكد تأييد النرويج التام لمبدأ العالمية في الأمم المتحدة .

السيد اليوت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أقدم بايجاز الأسباب الكامنة وراء التصويت الذى قام به وفد بلجيكا بشأن الوثيقة A/35/L.5 .

لقد تمثلت دائما سياسة وفد بلجيكا في تأييد القرارات التي تعتمدها لجنة وثائق التفويض . ان تصويت بلجيكا بشأن التعديل المقترح ليس له أى دخل بالنسبة للموقف الأساسي لها ازاء نظامين يدعي كلاهما تمثيل شعب الخمير .

وما من شك في أن موقف شعب وحكومة بلجيكا بشأن الحصيلة البشعة واللاانسانية لنظام بول بوت ، هو موقف لا غبار عليه ، فلقد أدنا دوما وبطريقة منتظمة الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان من قبل هذا النظام . واليوم ، فاننا ندينها مرة أخرى بطريقة رسمية للغاية .

ومع ذلك ، فان ما يسمى بنظام هنغ سامرين لا يمكن بأى حال من الاحوال أن يعتبر شرعيا ، نظرا لانه فرض بالقوة العسكرية الفييتنامية على شعب الخمير في انتهاك للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

ان أعضاء الأمم المتحدة يواجهون بانتهاك صارخ لدولة مستقلة ذات سيادة من قبل دولة عضو

Digitized by UNOG Library

أخرى . ان الأمم المتحدة لا يمكن أن تسمح بغزو دولة لدولة أخرى ، ولا يمكنها أن تقبل احتلال دولة لاخرى وفرض الرقابة على حياتها السياسية الداخلية . ان لشعب الخمير الحق في أن يقرر مصيره بحرية ودون أى تدخل أجنبي .

ومن ثم ، فان بلجيكا تؤيد بشدة موقف الدول المعنية للغاية من بين دول جنوب شرقي آسيا التي أدانت جميع الحركات التوسعية في الهند الصينية . ان بلجيكا تأمل بصدق في أن يتمكن شعب الخمير على وجه السرعة من أن يضع نهاية لمعاناته ، تحت اشراف نظام يختاره بحرية ، وأن يتولى مهمة اعادة بناء بلده الذى عانى كثيرا .

السيد لبرت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي أولا وقبل كل شئ أن أعرب للوفد الجزائرى عن بالغ تأثرنا ازاء الكارثة التي حلت بمدينة الأصنام . وانني أطلب من الوفد الجزائرى أن يبلغ هذه الرسالة التي تتضمن تعاطفنا وتعازينا الى الحكومة الجزائرية والى سكان مدينة الأصنام وضواحيها ، هؤلاء السكان الذين أحاقت بهم هذه الكارثة بقسوة للمرة الثانية خلال خمسة وعشرين عاما .

لقد اتخذت الجمعية العامة توا قرارين . فمن ناحية ، رفضت التعديل الوارد في الوثيقة A/35/L.5 التي وضعت وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية موضع تساؤل . ومن ناحية أخرى ، اعتمدت التقرير الأول للجنة وثائق التفويض . وفي الحالة الأولى ، امتنع الوفد الفرنسي عن التصويت اذ الواقع ان اعتماد هذا التعديل من شأنه أن يؤدى منطقيا ـ كما تأكد ذلك بطريق الصدفة من بيانات مقدميه ـ الى أن يرحب المجتمع الدولي بنظام أقيم كنتيجة لعدوان عسكرى مسلح . كما أود أيضا أن أشير الى أن الشعب الكمبوتشي لم يكن في موقف يمكنه من الاعراب عن وجهة نظره بحرية ودبمقراطية بشأن نوع الحكومة التي يريدها .

ان رفض الجمعية العامة لهذا التعديل ، من شأنه أن يؤدى الى التأكيد ظاهريا على نظام متهم بالابادة الجماعية وبالانتهاك الصارخ للحقوق الثابتة للانسان .

ان تصويت فرنسا ضد التعديل المقترح ، يمكن أن يعطي انطباعا بانها تؤيد نظام بول بوت ، ولذا فانني أود أن أذكر ، أن فرنسا ليست لها أية علاقات مع هذا النظام ، ولن تقم أية علاقات معه .

Digitized by UNOG Library

ومن الواضح ، ان الآراء التي عبرت عنها توا ، تنطبق ، بالنسبة لتقرير لجنة وثائق التفويض ، الذى اعتمد دون تصويت ، على الحالة المحددة والخاصة لكمبوتشيا ، وعلى هذه الحالة وحدها . ان موقف فرنسا ثابت على ما هو عليه ولم يتغير منذ العام الماضي ، ولا يمكن أن يتغير فيما بعد .

السيد بدجاوى (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : أود مرة أخرى أن أعرب عن عميق امتنان الوفد الجزائرى لجميع تلك الوفود التي قامت خلال هذا اليوم بالتعبير عن تعاطفها مع بلدى بشأن الكارثة التي أحاقت به مؤخرا .

ان الجزائر بتصويتها لصالح التعديل المقترح ، انما كانت تود أن تبين قبل كل شيء أن الجزائر ملتزمة بالمقرر الذى اعتمد بشأن هذا الموضوع من قبل المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة . فالواقع ، ان المؤتمر في غياب جميع الحقائق ، قد تجنب اتخاذ قرار متسرع يحتمل أن يؤثر على مبادئ ومثل عدم الانحياز ؛ ومن ثم فقد ذهب الى تأييد فكرة المقعد الخالي . وطبقا لهذا القرار ، فقد صوّت وفد بلادى اليوم لصالح التعديل المقترح من قبل لاو والذى يقضي بأن تعيد الجمعية دراسة فقرة التقرير المتعلقة بتمثيل الوفد الكمبوتشي .

السيد باستنن (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الوفد الفنلندى يشارك في الاعراب عن التعازى لوفد الجزائر بشأن المأساة التي أحاقت بشعب الجزائر .

عندما بحثت الجمعية العامة ، في العام الماضي ، مسألة وثائق تفويض وفد كمبوتشيا ، امتنع الوفد الفنلندى تماما عن التصويت في جميع التصويتات المتعلقة بهذه المسألة . وكان السبب الرئيسي لامتناعنا هو مفهومنا للموقف في كمبوتشيا على أنه موضوع مصالح متنازعة بين القوى الكبرى . ولنفس الأسباب ، امتنع الوفد الفنلندى اليوم عن التصويت الذى تم بشأن الاقتراح الوارد في الوثيقة A/35/L.5 . ان قبول تقرير لجنة وثائق التفويض ، يجب أن ينظر اليه في ضوء التصويت السابق ، الذى أوضح موقفنا تماما بشأن مسألة وثائق التفويض لوفد كمبوتشيا .

السيد كيت شون (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادى يود أن يضم صوته الى أولئك الذين أعربوا عن تعاطفهم وعن تعازيهم المخلصة لشعب وحكومة الجزائر بشأن الكارثة التي أحاقت به والدمار والتخريب الذى سببه الزلزال .

Digitized by UNOG Library

ان وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية عضو الأمم المتحدة ، قد كان معترفا بها دائما ومقبولة من قبل جمعيتنا ومن المنظمات الدولية الاخرى أيضا . فمنذ بداية عام ١٩٧٩ ، أى بعد العدوان والغزو الفييتنامي ، فان مجلس الأمن ، والجمعية العامة في دورتها الاخيرة الرابعة والثلاثين وفي دورتيها الاستثنائيتين الطارئتين السادسة والسابعة وفي دورتها الاستثنائية الحادية عشرة - وكذلك جمعيات المنظمات الدولية الاخرى - قد أكدت جميعها على التوالي تلك الوثائق والحقوق المشروعة لكمبوتشيا الديمقراطية .

Digitized by UNOG Library

لقد كان هذا صحيحا رغم المناورات الدنيئة والخسيسة التي لا تنقطع لسلطات هانوى ، التي عندما فشلت في تكريس الادارة الفييتنامية في بنوم بنه ، شرعت تسعى لحرمان كمبوتشيا الديمقراطية من حقوقها المشروعة في تلك المنظمات عن طريق ما يسمى بالفراغ .

في هذه السنة أيضا واجهت جمعيتنا العامة هذا التحدى من جانب سلطات هانوى وبأغلبية ساحقة وجهت اليها انذارا باحترام المبادئ المكرسة في الميثاق والحقوق المشروعة لكمبوتشيا الديمقراطية كعضو في منظمتنا .

ان التصويت التمهيدى الذى جرى قبل لحظات يدل على دعم يزداد سنة بعد سنة للحقوق المشروعة لكمبوتشيا الديمقراطية ضحية العدوان . وهذا يبين أن عددا كبيرا من الدول في منظمتنا أصبحت تدرك جوهر المناورات الفييتنامية وكذلك الأسباب الأساسية لمشكلة كمبوتشيا .

انه انتصار كبير حققته البلدان المحبة للسلام والعدل وكذلك الأمم المتحدة نفسها ، ضد قوات العدوان والتوسع والسيطرة .

وهكذا ، فان منظمتنا بالرغم من تقلباتها في مسيرتها الى الأمام ، قد أعربت مرة أخرى عن شجاعتها وعن بعد نظرها وهذا أمر يشرفها .

ان وفد كمبوتشيا الديمقراطية يريد أن يعرب هنا عن امتنانه العميق لجميع الدول المحبة للسلام والعدالة ولجمعيتنا الموقرة على هذا العمل العادل ، من أجل معارضة العدوان وانتهاك مبادئ الميثاق ، والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية ، ومن أجل التأكيد ، عن طريق دعم الحقوق المشروعة داخل منظمة الأمم المتحدة لضحية العدوان ، على شرعية الكفاح الذى يخوضه حاليا شعب وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية من أجل بقاء الأمة الكمبوتشية على قيد الحياة . ان التصويت الذى جرى حاليا يعترف بالحق المقدس وغير القابل للتصرف لكمبوتشيا في أن تبقى أمة مستقلة مع هويتها الخاصة ، وان تتطور جنبا الى جنب مع مجتمع الأمم .

اننا نريد أن نؤكد على هذا الجانب من أبعاد التصويت الذى جرى ، لأن حرب العدوان التي تشنها سلطات هانوى ضد كمبوتشيا ليست حرب احتلال وغزو استعمارى تقليدى كما عرف التاريخ في الماضي . وبصرف النظر عن أنها تخدم المصالح التوسعية في المنطقة ، فان هذه الحرب تؤدى الى ابادة شعب كمبوتشيا بأكمله ، وذلك لأن سلطات هانوى ليست في حاجة الى الكمبوتشيين

Digitized by UNOG Library

ولكنها تريد فقط التراب الكمبوتشي حتى تجعل منه اتحادا للهند الصينية وبالتالي تكوين فييت نام الكبرى .

يشجع التصويت الذى جرى منذ لحظات شعبنا وجيشنا الوطني على المثابرة في نضالهما العادل مهما كانت الصعاب والعقبات والتضحيات حتى ينتصر حق شعب كمبوتشيا في اقرار مصيره بنفسه وحتى تظل كمبوتشيا دائما مستقلة ومتحدة وديمقراطية وسلمية ومحايدة وغير منحازة دون وجود أى قاعدة أجنبية على أراضيها .

وفي نفس الوقت فان هذا التصويت يساهم في تعزيز جبهة الاتحاد الوطني لجميع القوات الوطنية في مواجهة الغزاة الفييتناميين ، اننا نستحق ذلك التأييد . ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وجبهة الاتحاد الوطني الكبرى لكمبوتشيا مفتوحة لكل القوى الوطنية من أجل تكوين اتحاد وطني شامل وفعال .

عن طريق هذا التصويت الجماعي ، فان الجمعية العامة قد أوضحت تماما أنه عن طريق انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا سوف تحل مشكلة كمبوتشيا ، ويعود السلم والاستقرار والأمن الى جنوب آسيا . وقد أوضحت تماما كذلك أنه فقط عن طريق حكومة كمبوتشيا ، يتم انتخابها تحت اشراف الأمم المتحدة بعد الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، يمكن أن تمنح السلطة لاحتلال مقعد كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة .

ان الحكم الذى أصدرته جمعيتنا واضح ، ولكننا بمعرفتنا لطبيعة سلطات هانوى ، فان من حقنا أن نتساءل عما اذا كانت سلطات هانوى سوف تنصاع لهذا الحكم .

في هذا الصباح فان ممثل فييت نام ، كالعادة ، أساء استخدام هذا المحفل لكي يردد نفس المغالطات ، والأكاذيب التي ذكرها في العام الماضي أمام مجلس الأمن والدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة التي سبق لها أن رفضت تلك الأكاذيب المضللة والأقوال التافهة . ان وفد بلادى لا يعتزم أن يضيع وقت جمعيتنا في الرد على تلك المهاترات التي يطلقها غزاة كمبوتشيا .

لا شك أن التصويت الذى أجرى منذ لحظة سوف يذل صلافة سلطات هانوى والتوسعيين الدوليين . انه سوف يساهم أيضا في منع فييت نام من التنصل من مسؤولية تنفيذ القرار ٣٤/٢٢ ذى الصلة والذى تدعو فيه الأمم المتحدة الى انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا . انه يساعد على

Digitized by UNOG Library

أن يمنع فييت نام من أن تستخدم منظمتنا في مناوراتها التي ترمي الى العمل على قبول احتلالها لكمبوتشيا كأمر واقع بينما تسعى الى تقنين غزوها لكمبوتشيا .

ولكن فييت نام ، التي يتسم قادتها بالوقاحة والغدر ، سوف تقاوم هذا الحكم ولن تتخلي عن مناوراتها ، في هذه المنظمة من أجل العمل على قبول هذا الأمر الواقع . انها سوف تستمر في خلق المتاعب في المنظمة بينما تتظاهر باستمرار برغبتها في الحوار ورغبتها فيما تسميه السلم والتعاون . اننا نعلم مدى قيمة الوعود التي يقدمها قادة هانوى ومدى التزامهم بالاتفاقات التي أبرموها . ان الوعود ، والمفاوضات والاتفاقات بالنسبة لهانوى ليست الا وسيلة تمكنهم من كسب الوقت . ان القوة الوحشية وقانون الغاب الذى يتسم بالغدر مازالا يحكمان سلوك هانوى في العلاقات الدولية لتحقيق استراتيجيتهم التوسعية .

ان كمبوتشيا الديمقراطية ، مثلها مثل كل البلدان الأخرى ، صغيرة كانت أو متوسطة أو كبيرة ، قوية أو ضعيفة ، تثق ثقة تامة في منظمتنا ، التي مازالت هي الملجأ الأخير والسند الوحيد لنصرة مبادئ الميثاق التي تحكم العلاقات بين الدول . اننا مقتنعون بأنه بعد النصر العام الذى حصلوا عليه ، فان البلدان المحبة للسلام والعدالة سوف تظل على موقفها الواضح والصريح برفض مطامح التوسعيين بكل قوة .

ان العمل العادل الذى قامت به جمعيتنا فيما يتعلق بكمبوتشيا الديمقراطية ، ضحية العدوان ، هو نصر لكل البلدان ، وبصفة خاصة البلدان الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وهو عامل من عوامل ارتياحها وتصميمها على الدفاع عن استقلالها ، وسيادتها ووحدتها الاقليمية في مواجهة قوى العدوان والتوسع والسيطرة . انه يدعم الميثاق وثقة تلك البلدان في منظمتنا .

أخيرا ، ان وفدنا يعبر مرة أخرى عن عزمه على العمل هنا دون كلل مع كل الوفود الموقرة الأخرى ، كما يفعل مناضلونا في أرض المعركة في كمبوتشيا ، وأولئك المناضلون في افغانستان الذين يحاربون في بلدهم ، من أجل المساهمة في ضمان الاستقلال الوطني أن يسود السلم والأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا ، وآسيا بصفة عامة ، ولضمان كافة المصالح المشروعة لكل البلدان .

Digitized by UNOG Library

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة ، رغم المعارضة القوية من جانب العديد من ممثلي الدول الأعضاء ، وخاصة الدول الـ ١٨ مقدمة التعديل A/35/L.5 ، قد اعتمدت التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الذى يوصي بالتصديق على وثائق تفويض عدد من ممثلي الدول ، بما في ذلك وثائق تفويض ممثلي نظام بول بوت انغ ساري للابادة الجماعية الذى تمت ادانته . ورغم ذلك ، ولكي نثبت رغبتنا في التعاون معكم - سيادة الرئيس - حتى تسير أعمالنا على نحو طيب ، فان الدول الـ ١٨ التي قدمت التعديل المقترح توافق على الاتفاق العام في الرأى الذى أقرته الجمعية العامة . الا أن هذا الدليل على حسن النية لا يعني ، على أية حال ، أننا نوافق ونقبل وثائق تفويض ممثلي ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية. باسم الدول الـ ١٨ التي قدمت التعديل A/35/L.5 ، أرجو - سيادة الرئيس - أن تسجلوا تحفظاتنا حتى تظهر في محاضر الدورة الحالية للجمعية العامة .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل رفع الجلسة أود أن اذكركم بأن الانتخابات الخاصة بمجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعي - البند ١٥ (أ) ، (ب) من جدول الأعمال - سوف تتم صباح الاثنين الموافق ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر . أى بعد أسبوع من اليوم . وفي هذا الصدد ، فانني أطلب من كل الوفود التي ستشترك في التصويت أن تتأكد من أن لديها بطاقات الهوية التي تصدرها الأمم المتحدة ، عند التصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠

Digitized by UNOG Library